جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص:مالية المؤسسات

تحت عنوان

تأثير التقارير المالية على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة

دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات–قالمة–

من إعداد الطلبة:

–رحمـــــــتاني نـــــورة

– مقلاتني حنـــــــان

تحت إشراف الأستاذ:

–لـــــراري ليلى

السنة الجامعية 2016-2017

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والشكر له سبحانه أولا وأخيرا

على امتنانه فهو القائل {وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم } "إبراهيم آية "07

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم { من لا يشكر الناس لا يشكر الله}

فالحمد لله الذي وفقنا إلى ما كنا نطمح إليه.

"نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة "لراري ليلى"

التي أرشدتنا ودعمتنا بالكثير، من خلال توجيهاتها القيمة وآرائها النيرة التي ساهمت في إخراج

هذا العمل في شكله النهائي دون أن ننسى جميع أساتذة القسم على ما قدموه لنا طيلة خمس

سنوات.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ بونابه محمد

الذي ساعدنا في اجراء الحسابات الخاصة بالدراسة الميدانية

لوكل المؤسسات التي ساعدتنا لإجراء دراستنا الميدانية.

والى كل الزملاء وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإتمام هذه الدراسة.

وأخيراً ... اللهم إني أشهدك بأنني قد بذلت ما يسرت لي من جهد فإن كنت قد وفقت فمن

عندك وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن عندي، اللهم اجعل عملي هذا مقبولاً، وسعيي فيه

مرضياً مشكوراً مبتغياً به وجهك الكريم وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين.

(فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا)

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	II-I
المقدمة العامة	أ-د
الفصل الأول: التقارير المالية واتخاذ القرار المالي	
تمهيد	02
المبحث الأول: التقارير المالية	03
المطلب الأول: ماهية التقارير المالية	07-03
المطلب الثاني: خصائص وأهداف التقارير المالية	09-07
المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية	11-09
المبحث الثاني: مدخل إلى اتخاذ القرار	12
المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار	14-12
المطلب الثالث: القرارات المالية	18-14
المطلب الثالث: عملية اتخاذ القرار المالي	22-18
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية	
تمهيد	25
المبحث الأول: التعريف بميدان ومنهجية الدراسة	26
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة	30-26
المطلب الثاني: الجانب المنهجي للدراسة	30-39
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج واختبار فرضية الدراسة	40
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة	52-40
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية	58-52
خلاصة الفصل	59
الخاتمة العامة	64-61
قائمة المراجع	68-66

قائمة الملاحق	87-70
ملخص الدراسة	
Abstract	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد الاستمارات الخاصة بكل مؤسسة	**32**
02	مقياس الاتجاه الثلاثي	34
03	معاملات الارتباط بين عبارات التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة في التقرير	35
04	معاملات الارتباط بين عبارات التقارير المالية من ناحية الجوهر	36
05	معاملات الارتباط بين عبارات التقارير المالية من ناحية الشكل	36
06	معاملات الارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية المراحل	37
07	معاملات الارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية ظروف اتخاذه	38
08	معاملات الارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية قرار التمويل	38
09	معاملات الارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية قرار الاستثمار	39
10	معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات محاور الدراسة	39
11	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير السن	40
12	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير الجنس	41
13	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي	41
14	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المهنة	42
15	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير طبيعة ملكية المؤسسة	42
16	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير النشاط	43
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة في التقرير	44
18	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التقارير المالية من ناحية الجوهر	45
19	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التقارير المالية من ناحية الشكل	46
20	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية فقرات اتخاذ القرار المالي من ناحية المراحل	47
21	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اتخاذ القرار المالي من ناحية ظروف اتخاذه.	48

22	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اتخاذ القرار المالي من ناحية قرار التمويل	49
23	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اتخاذ القرار المالي من ناحية قرار الاستثمار	50
24	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالتقارير المالية حسب طبيعة ملكية المؤسسة	51
25	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة اتخاذ القرار المالي حسب طبيعة الملكية	52
26	نتائج تقدير معلمات النموذج الخطي	54
27	نتائج اختبار فيشر	56
28	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع القرارات في المستويات الإدارية	16
02	مراحل اتخاذ القرار	18
03	متغيرات الدراسة	30

المقدمة العامة

تعتبر العمليات اليومية داخل المؤسسة موردا لا ينتهي من البيانات والمعلومات التي يلزم توفيرها للمستويات المختلفة في المؤسسة لتقوم هذه المستويات الإدارية والفنية بمتابعة الأنشطة وتقييم وتقويم العمل داخل المؤسسة حيث يعتمد التنظيم الإداري في تنفيذ الأعباء الملقاة على عاتقه إلى حد كبير على حجم وقيمة الحقائق والبيانات التي يستطيع التنظيم تجميعها والحصول عليها من البيئة المحيطة به، وعلى قدرته على توصيل هذه البيانات والمعلومات إلى جميع المراكز المسؤولة في الوقت المناسب وبما يضمن اتخاذ قرارات سليمة.

ومن العمليات اليومية التي تقوم بها المؤسسة هي العمليات المالية التي تقوم على دراسة احتياجات المؤسسة وطرق تمويلها حيث لا يمكن للمؤسسة القيام بهذه العمليات في ظل غياب البيانات والمعلومات المالية وعليه ظهرت الحاجة إلى التقارير المالية التي تضع هذه المعلومات والبيانات في صورة ملخصة ومنسقة تبرز الهام منها وهذا ما أدى لزيادة أهمية التقارير المالية.

ولقد أصبحت التقارير المالية وسيلة هامة في عملية اتخاذ القرار المالي من تخطيط، تنظيم، توجيه ورقابة وهي لا تقتصر على عامل دون غيره أو مستوى إداري دون سواه بل كل يتوجب عليه أن يمارسها لأداء مهامه وكي يتسنى له اتخاذ القرار فهو يبحث عن البديل المقبول في حدود المعلومات التي يستطيع الحصول عليها فنجاح أي منظمة يعتمد على قدرتها على اختيار البديل المناسب من خلال مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات الخاصة بهم.

ان اتخاذ القرارات المالية تتوقف على محتوى التقارير المالية القائمة على مجموعة من المواصفات التي تتميز بها نظرا لأهميتها في توجيه متخذي القرار لمعرفة كيفية اختيار الحل المناسب للمشاكل ومدى تأثيرها في تحقيق الأهداف المطلوبة وترتبط القرارات المالية بالتقارير ارتباطا وثيقا، فالقرار الرشيد يستند في الأساس على التقارير المالية التي تقوم على معايير معينة وخصائص محددة تساعد متخذ القرار في المؤسسة على تحقيق أهدافه.

أولاً: صياغة الإشكالية

على اعتبار أن معظم المؤسسات بشتى أنواعها تسعى لتحقيق أهدافها من خلال الالتزام قدر الإمكان باتخاذ قرارات سليمة تخدم مصالحها وتحقق أهدافها، فإنها من أجل ذلك تعمل على إعداد تقارير مالية تساعدها على اتخاذ القرار، كون معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم فرصة الاطلاع على دفاتر المؤسسة وسجلاتها أو عدم استيعابهم لمحتوياتها كما يجب، لذلك فانهم يعتمدون إلى حد بعيد في التعرف على أحوال المؤسسة على التقارير المالية التي تعدها. وبناء على ما تقدم فإننا من خلال هذه الدراسة سنقوم بالإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

– ما مدى تأثير التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

وينبثق عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- فيما تتمثل أهم خصائص التقارير المالية؟

- ما مدى اعتماد مجموع المؤسسات المدروسة على التقارير المالية؟

- ما مدى مساهمة التقارير المالية في اتخاذ القرار في مجموع المؤسسات المدروسة؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

من الضروري معرفة مدى اعتماد مجموع المؤسسات المدروسة بمختلف مستوياتها الإدارية على التقارير المالية التي ستكسبها القدرة على اتخاذ القرار المالي، وهذا ما أدى بنا إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية

تؤثر التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الجزائرية.

- الفرضية الفرعية الأولى

تؤثر التقارير المالية من ناحية المعلومات المتوفرة فيه على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة.

- الفرضية الفرعية الثانية

تؤثر التقارير المالية من ناحية الجوهر في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة.

- الفرضية الفرعية الثالثة

تؤثر التقارير المالية من ناحية الشكل في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة.

ثالثاً: أهدف الدراسة

إن الغرض الأساسي من هذه الدراسة يتمثل في محاولة معرفة دور التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي من خلال استكشاف مدى وجود علاقة بين مختلف خصائص التقارير المالية ومساهمتها في اتخاذ القرار في مجموع المؤسسات المدروسة من خلال، حيث تسعى هذه الدراسة إلى توضيح الأهداف التالية:

- معرفة مميزات التقارير المالية في مجموع المؤسسات المدروسة.

- بيان مدى اعتماد التقارير المالية التي تعدها مجموع المؤسسات المدروسة في اتخاذ القرار المالي.

- بيان مدى رشد القرارات المالية المتخذة من طرف المسيرين في المؤسسة انطلاقا من التقارير المالية.

- محاولة تحديد طبيعة عملية صنع القرار في مجموع المؤسسات المدروسة.

– محاولة الوصول إلى النتائج التي من شأنها مساعدة متخذي القرار في المؤسسة على معرفة كيفية استغلال التقارير المالية في اتخاذ قرارات مالية تحقق أهداف ومصالح المؤسسة وتكون حلا لمشاكلها.

رابعاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرار ،على الرغم من أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت اتخاذ القرار المالي إلا أن هذه الدراسة هي الأولي من نوعها على مستوى الجامعة التي تناولت موضوع التقارير المالية ودوره في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة في محاولة للربط بين التقارير المالية واتخاذ القرار المالي من خلال دراسة ميدانية ما يتيح المجال امام دراسات أخرى لتناول ذات الموضوع في جامعات ومؤسسات أخري و بالتالي يتوقع أن تشكل هذه الدراسة مساهمة في هذا المجال.

خامساً: منهج الدراسة

تماشيا مع طبيعة الموضوع ومن أجل الوقوف على هذه الظاهرة فان المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث نقوم من خلاله بجمع البيانات والمعلومات والحقائق حول التقارير المالية ومدي تأثيرها على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة، وذلك بالاعتماد على استمارة الأسئلة باعتبارها الأداة الأفضل التي تسمح بتحقيق أهداف الدراسة، وبعد ذلك يتم القيام بتحليل البيانات باستعمال الأساليب الإحصائية المناسبة ومن ثم استخلاص النتائج.

سادساً: حدود الدراسة

انطلاقا من طبيعة وأهداف الدراسة والامكانيات المتاحة للبحث فان حدود الدراسة كانت كالآتي:

– تناولت هذه الدراسة التقارير المالية وفق جملة من المميزات وتأثيرها في اتخاذ القرار المالي بالنسبة للمستخدمين الداخليين في المؤسسة.

– إن مجتمع الدراسة الميدانية اقتصر على مستخدمين قسم المالية في مجموعة من المؤسسات الجزائرية (مؤسسة اتصالات الجزائر، شركة توزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز"، مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، المؤسسة الوطنية للرخام مؤسسة ملبنة الحليب "صافية"، شركة التأمينCAAR، تعاونية الحبوب والبقول الجافة) بولاية قالمة، مع تجاهل باقي المستخدمين الداخليين والخارجيين لأنهم خارج نطاق البحث.

– أما بالنسبة للحدود الزمنية فقد امتدت من شهر فيفري إلى غاية شهر ماي2017.

سابعاً: هيكل الدراسة

فيم يخص تقسيم الدراسة فقد تم تقسيمها إلى فصلين، استعرضنا في الفصل الأول الخلفية النظرية للموضوع من خلال مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول للتقارير المالية أما المبحث الثاني فتناولنا موضوع اتخاذ القرار المالي أما الفصل الثاني فقد شمل الجانب التطبيقي، حيث حاولنا إسقاط الجانب النظري على جملة من المؤسسات تنوعت بين العمومية، الخاصة والمختلطة في ولاية قالمة، محاولين معرفة مدى اعتمادهم على التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي في مؤسساتهم.

ثامنا: صعوبات الدراسة

خلال فترة انجاز هذه الدراسة صادفتنا مجموعة من الصعوبات سواء من الجانب النظري أو التطبيقي فنظرا لحداثة الموضوع والبحث فان المراجع التي تطرقنا إليها كانت نادرة خاصة في المحور الذي يخص التقارير المالية أما فيم يخص الجانب التطبيقي فقد ارتبط بصعوبة الحصول على موافقة المؤسسات وطول فترة تحصيل الاستمارات الموزعة نظرا لإلتزامات وانشغال المبحوثين وعدم مبالاتهم بها.

تمهـــــــيد

تعد عملية إعداد التقارير بصفة عامة والتقارير المالية بصفة خاصة من أصعب العمليات وأدقها، ذلك أن التقرير يجب أن يتضمن العديد من الأسس والآليات والمعايير المتعارف عليها دوليا والتي من دونها لن يحقق التقرير الأهداف المرجوة منه، أما أهمية التقارير المالية كموضوع أكاديمي فقد تطورت بتطور احتياجات الشركات ومنظمات الأعمال باختلاف أنواعها، حيث اكتسبت هذه الأهمية من دورها البارز في التعاملات بين مختلف الأطراف المعنية بشؤون منظمات الأعمال بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفي ظل هذه التطورات أصبح نجاح المؤسسة متوقفا إلى حد بعيد على مدى رشد القرارات المتخذة من قبل صناع القرار والتي تتوقف بدورها على مدى أهمية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية على اعتبار أن المعرفة الصحيحة والدقيقة لعملية صنع القرار تساعدهم في تحليل الوضعيات التي تواجهها المؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، كما أن قوتها التأثيرية لا تكمن في كونها أداة وحسب، إنما تتعدى هذه المرحلة لتصل إلى الأهداف والرؤى المستقبلية لنجاح المؤسسة وبقائها في السوق فاتخاذ القرار هو نتاج عملية معقدة تستوجب طريقتين للتفكير النظر إلى الوراء من أجل فهم الماضي والنظر إلى الأمام من أجل التنبؤ بالمستقبل.

وعلى ضوء ما سبق سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى مناقشة مفهوم التقارير المالية وكذا دورها في اتخاذ القرار المالي وذلك من خلال ما يلي:

- المبحث الأول: التقارير المالية.
- المبحث الثاني: مدخل لاتخاذ القرار.

المبحث الأول: التقارير المالية

تعد التقارير المالية توثيقا لأداء المنظمة وأحداثها فهي بالضرورة قاعدة معلومات متجددة الصلة، فالتقرير المالي أحد المصادر الهامة والأساسية التي تزود كافة مستخدميها في المؤسسة بالمعلومات التي يحتاجونها. وتعتبر القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية حيث تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية لها. لقد تطورت التقارير المالية في السنوات الأخيرة من حيث كمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها، طرق عرض البيانات ودرجة الإفصاح المناسبة وتوقيت نشرها حيث ظهرت الحاجة لدى مستخدمي التقارير المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها لفترة زمنية معينة.

المطلب الأول: ماهية التقارير المالية

التقرير المالي هو الأداة التي ينبغي لكل مؤسسة إعدادها وذلك لإعطاء نظرة شاملة عن وضعيتها المالية وكذا إمداد المساهمين والمقرضين وغيرهم من الفئات المهتمة بها بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب حيث سنتطرق في هذا المطلب لمفاهيم خاصة بالتقارير المالية بالإضافة إلى أهم أنواعها وكذا الخصائص المتعلقة بها.

الفرع الأول: مفهوم التقارير

تعود كلمة التقرير في أصلها اللاتيني إلى معنى To carry backأي العودة بالذاكرة إلى.فالتقارير هي عبارة عن أداة كشف البيانات والمعلومات والحقائق تعين المدير أو أشخاص أخرين على اتخاذ القرار السليم كما تحدد مدخلات قد وردت، أو أنشطة قد تمت، أو مخرجات قد صدرت، وهي مفيدة للإداري والفني والاستشاري والمنفذ سواء في مستويات تنظيمية عليا أو وسطى أو دنيا، كما تفيد الجهات التي تكون مهتمة بها، فهي الشريان الحيوي الذي يمد الطاقم الإداري أو هياكل المؤسسة بكل ما هو ضروري للبقاء والاستمرارية. وتقسم هذه التقارير الى المجموعات التالية: [1]

أولاً: من ناحية الزمن

يؤخذ في تقسيمها العنصر الزمني في ظهورها ويمكن تقسيمها إلى: تقارير دورية وهي التي تغطى فترات زمنية ثابتة (يومية، أسبوعية، شهرية، ثلاثية، سداسية وسنوية). وتقارير غير دورية وهي التي تغطى فترات زمنية غير ثابتة وتختلف من تقرير لآخر، وعادة ما يرتبط إصدار مثل هذه التقارير بوقوع أحداث معينة وتسمى هذه التقارير

[1]- الشيخلي عبد القادر، **فن كتابة التقارير الإدارية والمالية والفنية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط3،،2011،ص 14.

"الاستثنائية" باعتبارها ترتبط بأمور غير عادية أو نادرة الوقوع وتمثل مشكلة لأحد الأنشطة الرئيسية للمؤسسة وتتطلب اتخاذ إجراءات خاصة أيضاً أو استثنائية.[1]

ثانياً: من ناحية الهدف

الهدف هو كل ما يسعى الفرد لتحقيقه بوسائل وأساليب مختلفة وعليه فالتقرير ليس عملاً عشوائياً وإنما هو عمل هادف هذا يعني أنه مرتبط بهدف أو أهداف محددة كما أنه يهدف لإيصال رسالة وهي محتوي التقرير إلى من يهمه الأمر سواء كان رئيسا أو مديرا لجهة عليا أو لأي جهة أخري مستقلة، لذلك فان التقارير حسب هذا التصنيف تنقسم الى: تقارير متابعة وهي التقارير التي تكون مرتبطة بخطة أو ببرنامج أو مشروع جاري تنفيذه، تقارير معلومات وهي التقارير التي تنقل معلومات عن أحداث أو مواقف معينة، وتسمى أحياناً(تقارير إخبارية)،بالإضافة الى تقارير الدراسات وهي التقارير التي تعرض نتائج الدراسات التي تجرى داخل المنشأة أو في البيئة الخارجية، وتقارير تقييم الأداء وهي التقارير التي تقيم مستوى الأداء قياساً بمعايير موضوعية مسبقاً. [2]

ثالثاً: من ناحية المحتوى

بما أن المحتوى هو جوهر ومضمون التقارير المالية فان هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى: تقارير مالية ومحاسبية وهي التقارير التي تعبر عن مواقف مالية، وتتضمن معلومات محاسبية ممثلة بالأرقام، تقارير الأنشطة وهي التقارير التي تعكس الأنشطة المختلفة بالمنشأة، ويطلق عليها البعض "تقارير إدارية" للتمييز بينها وبين التقارير المالية، وتقارير الأفراد التي تتضمن معلومات عن الأفراد تمثل الجانب الشخصي والوظيفي والسلوكي لهم، كما تتضمن معلومات عن نشاطه وإنتاجه خلال فترة معينة. [3]

رابعاً: من ناحية الشكل

الشكل هو الهيئة التي يكون عليها التقرير وتنقسم هذه التقارير الى: تقارير سابقة التصميم وتكون في شكل نماذج مطبوعة وعلى الكاتب ملؤها وتقارير فردية لا يتحتم فيها الالتزام بنمط معين أو أساس محدد بها.

خامساً: من ناحية التوجيه

وتنقسم الى: تقارير داخلية وهي التقارير التي توجه لجهات داخلية، أي ترفع للمستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة أو لإدارات أخرى داخل المنشأة أيضاً، وتقارير خارجية وهي التقارير التي توجه إلى جهات خارج المنشأة مثل جهات الرقابة الحكومية المختلفة والأجهزة المركزية والإحصائية والجهات المانحة وغيرها.

---

[1]-الطراونة عمر، **كتابة التقارير والمراسلات التجارية**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2013،ص74.

[2]-العلاق بشير، العلاق بشير، **أساليب وطرق إعداد التقارير والخطب**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص93.

[3]-الشيخلي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص46.

سادساً: من حيث المنهج

المنهج هو الطريق أو الأسلوب المعتمد في التقارير وعليه يمكن تقسيمها إلى: تقارير تاريخية تتناول الأحداث الماضية بالتحليل وتوضح تطورها، تقارير وصفية تقدم وصفاً كاملاً لظاهرة أو حدث ما وتكون محتوياتها في شكل فقرات وصفية وتكتب بأسلوب قصصي أو روائي، تقارير إحصائية تشتمل على تحليل إحصائي مدعم للمواقف والأحداث داخل أو خارج المنظمة وتقارير مقارنة تتناول إعداد المقارنات بين نتائج المنظمة أو أنشطها. [1]

الفرع الثاني: مفهوم التقارير المالية

اختلف الباحثون والكتاب في تعريف التقارير المالية ولم يتوصلوا إلى وضع مفهوم موحد يعتمده المختصون ذلك لأن التقارير المالية تختلف باختلاف أنواعها وأشكالها أو وفقا لأهدافها وخبراتها وهو ما جعل هذا المصطلح يحظى بتعاريف عديدة والتي بعد الاطلاع عليها ارتأينا تصنيفها إلى:

أولاً: التقارير المالية كوثيقة (كحامل)

الحامل هو السند المادي للتقارير وعليه فالتقارير هي وثائق مكتوبة لوصف وتفسير معلومات وبيانات بعد التحقق منها واقتراح كيفية التعامل معها أي أنها صيغ موثقة لنقل المعلومة بين المستويات أو التشكيلات الإدارية المختلفة في المؤسسة فهي تقدم معلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وكذا الوضع المالي للمؤسسة، كما أنها من المتوقع أن تقدم معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة وأيضا عن كيفية قيام إدارة المؤسسة بمسؤولياتها اتجاه الملاك، فهي تعكس المعلومات بصورة واضحة وتبين الآثار المالية للعمليات والأحداث التي حدثت بالفعل غير أن المعلومات التي تنتجها هذه التقارير غالبا تكون بصورة تقريبية و ليست دقيقة تماما. [2]

ثانياً: التقارير المالية كأداة لنقل المعلومة المالية

الأداة هي الوسيلة التي يتم بها نقل المعلومة وعليه فالتقارير هي عبارة عن أداة كشف وعرض للبيانات والمعلومات والتي يتم من خلالها نقل المعلومة بين المستويات أو التشكيلات الإدارية المختلفة في المؤسسة، حيث تعد التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي والأداة التي يتم من خلالها نقل المعلومات إلى المستفيدين، وبالطبع فإن التقارير كأداة لنقل المعلومات يجب أن تحقق الهدف الأساسي منها وهو توفير معلومات يستفيد منها المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم من المستفيدين في اتخاذ قرارات استثمارية بعقلانية. [3]

---

[1]–الشيخلي عبد القادر، مرجع نفسه، ص49.

[2]– العلاق بشير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص86،87.

[3]–غبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، الجزائر،2009،ص10.

ثالثاً: التقارير المالية كمصدر للمعلومة المالية

تعرف المعلومة المالية بأنها بيانات مالية معبر عنها في صورة نقدية تتمثل مدخلاتها في القوائم المالية على غرار قائمة الدخل التي توضح نتيجة أعمال الشركة في نهاية السنة المالية إن كانت ربحاً أو خسارة، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، قائمة المركز المالي التي تحدد بصفة مفصلة عناصر الأصول والخصوم مع الفصل بين العناصر الجارية والغير جارية، قائمة التدفقات النقدية حيث يكمن الغرض من إعداد جدول سيولة الخزينة في توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة ومعرفة مصادر الأموال واستخداماتها ومقدار التغير في رصيد النقدية مع تحديد الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية جدول تغيرات الأموال الخاصة الذي يشكل تحليلا للحركات المؤثرة في كل فصل من الفصول والتي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية. وملحق القوائم المالية الذي يشتمل بدوره على معلومات تخص مجموعة من النقائص خاصة إذا كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما وتكون مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية. وبالتالي فان المعلومة المالية تصف مسار تدفق الأموال سواء كانت أموال الموازنة أو الأموال الفعلية التي تساعد المديرين في مواجهة مسؤولياتهم المالية وتأتي هذه المعلومات من مصادر موجودة داخل وخارج المؤسسة التي تعكس العمليات والحقائق المتعلقة بالمجالات المالية. [1]ومن المعلومات التي تقدمها هذه التقارير: [2]

– المعلومات المتعلقة بالاستثمار والائتمان: وهي المعلومات المقدمة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، الدائنين والمستخدمين الأخرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان الرشيدة وكذلك القرارات المشابهة ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يتمتعون بفهم معقول للأنشطة الاقتصادية ويكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات.[3]

– المعلومات المتعلقة بتقييم توقعات التدفقات النقدية: وهي المعلومات المقدمة لتقييم مقادير وتوقيتات وعدم التأكد المرتبط بالمتحصلات النقدية من المبيعات والاستثمارات المالية، منح واسترداد القروض الممنوحة لشركات أخرى، وبالنسبة للتوقعات الخاصة بالمتحصلات النقدية فإنها تتأثر بقدرة المؤسسة على تحقيق نقدية كافية لسداد التزاماتها.[4]

– معلومات متعلقة بموارد المؤسسة والمطالبات المتعلقة بتلك الموارد والتغير فيها: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن موارد المؤسسة والالتزامات المقابلة للحصول على هذه الموارد وأيضا تأثيرات التعاملات والأحداث

1–بوشريط أحسن، **النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة الماستر في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة08 ماي 1945، قالمة،2010، ص 158.

2–السالمي علاء عبد الرزاق، **نظم إدارة المعلومات**، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2003، ص 08.

3–عبد الوهاب ناصر، أسماء أحمد الصيرفي، **أثر مستوي الالتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية**، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد15، جامعة العلوم الاقتصادية الأنبار، العراق، 2010، ص7، تاريخ الاطلاع 12/12/2016، من الموقع
http://despace, univ-biskra.dz :80801spuilbit/12345654/13071/11/10.pdf

4– حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 38.

والظروف التي تغير الموارد والمطالبات المتعلقة بها، فهذه المعلومات تساعد على التعرف على جوانب القوة والضعف لتقييم أداء المؤسسة خلال فترة معينة. [1]

– **معلومات عن أداء المؤسسة ومكاسبها:** يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة معينة، فبالنسبة الدائنين فانهم يستخدمون في الغالب معلومات تاريخية تساعدهم على تقييم التوقعات الخاصة بالمؤسسة.

– **معلومات عن السيولة والقدرة على السداد وتدفقات الأموال:** لا بد للتقارير المالية أن تقدم معلومات عن كيفية حصول المؤسسة على النقدية وأوجه إنفاقها، ومعلومات عن القروض التي تحصل عليها وكيفية سدادها، وكذا معلومات عن العمليات المتعلقة برأس المال التي قد تؤثر على سيولتها وقدرتها على السداد.[2]

– **توضيحات وتفسيرات الإدارة:** يجب أن تشمل التقارير المالية توضيحات وتفسيرات بغرض مساعدة المستخدمين على تفهم المعلومات المالية المقدمة، فمنفعة المعلومات يمكن أن تزيد من خلال التوضيحات التي تقدمها الإدارة عن المعلومات، والتي يمكن من خلالها شرح الانعكاسات المالية للأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة.[3]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التقارير المالية

تلعب التقارير المالية دورا هاما في عمل ونشاط أي مؤسسة، حيث يتم بواسطتها تبادل البيانات والمعلومات بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة أو بينها وبين الجهات والمؤسسات الأخرى، حيث تبنى فعالية التقرير على صفاته الذاتية بالإضافة إلى الصفات العامة، فكلما حوي التقرير صفة إيجابية كان أثر ذلك إيجابيا بينما خلوه من الصفات الإيجابية أو أن صفاته الإيجابية لم تستوفي بشكل كامل أو معمق فهذا ينعكس سلبا على قيمته العلمية والعملية.

الفرع الأول: خصائص التقارير المالية

الخصائص هي تلك الصفات والمميزات التي تميز التقارير المالية عن غيرها من التقارير الأخرى، وعليه فقد أصبح من الضروري على كاتب التقرير التعرف على خصائصه ومميزاته باعتبارها الأساس الذي يستند إليه في اعداده وإنجازه ذلك لأنها لا تحتوي على إطار محدد لمضمونها، كما أن فعالية التقرير تتوقف على صفاته الذاتية

[1]– طه طارق، **مقدمة في نظم المعلومات الإداري والحسابات الآلية**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص297.

[2]-Catherine Leanad et Sylvie Verbruggle, **organisation et gestion d'entreprise** ,2eme édition d'undo, paris, 1995, p07.

[3]- على حسين أحمد حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص25 .

فكلما تضمن التقرير ميزة إيجابية كان أثر ذلك إيجابيا والعكس في حالة احتوائه على صفات سلبية وعليه تقسم خصائص التقارير الى: [1]

أولاً: الخصائص العامة

هي تلك الخصائص والصفات الجوهرية التي تتميز بها كافة التقارير ولا تحتكر على التقرير المالي والتي يجب أن تتميز بها باستمرار. ويحصر المختصين هذه الخصائص في النقاط التالية: [2]

– **الوضوح:** يكون التقرير حائزا على هذه الصفة إذا عرض معده أفكاره بسلاسة دون تزوير حيث تكمن جدوى وضوح التقرير في سهولة فهمه واستيعابه والسرعة في تحقيق أهدافه. ويتطلب الوضوح في التقرير تجنب الغموض وضرورة استخدام العبارات القصيرة التي تخص جوهر موضوع التقرير، والدقة في اختيار الألفاظ.

– **الحداثة:** الحداثة هي صفة جوهرية مطلوبة في التقرير الذي يحوي معلومات وبيانات وأرقام فلا زيادة ولا نقصان فيها، كما يجب ان تكون هذه المعلومات أو الأرقام حديثة للتمكن من تحديد الموضوع والمشكلة في ضوئها ومن ثم التعرف على أبعاده وآثاره.

– **الإيجاز:** عنصر الإيجاز يعني استخدام الكلمات الدالة أو المعبرة عن المشكلة أو الموضوع دون إسهاب أو حشو ويتطلب هذا العناية في اختيار الكلمات وضرورة الترابط فيم بينها وتجنب التكرار.

– **الموضوع:** لكل تقرير موضوع مثل الاقتصاد فهو يدرس الظواهر الاقتصادية والموضوع هو ما تحاول وصفه.

– **الموضوعية:** تعني الموضوعية في التقرير الالتزام بالأمانة العلمية، استخراج المعلومات من الحقيقة أو الحقائق المتولدة عنها وعرض الأمور والمسائل كما هي.

– **الشكل:** وهو الهيئة التي تأخذها التقارير المالية على السند.

– **المصداقية:** كل التقارير تتميز بالمصداقية وهي مدى إجماع الأفراد في وصف الحدث بنفس الطريقة.

– **الدقة:** وتكمن جدوى الدقة في التقرير في منحه المصداقية والشفافية فالتقارير التي لا تحمل هذه الصفة إما أن تكون غير مفيدة أو لا تحقق الغرض منها ومن ثم فإن دقة التقرير تعني دقة اللغة ومتانة الأسلوب.

[1]- الطراونة عمر، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2]– الشيخلي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص87.

ثانياً: الخصائص المؤقتة

هي تلك الخصائص التي تتمتع بها التقارير في فترة وتفقدها في فترة أخرى ومن هذه الخصائص ما يلي: [1]

– الاطلاع: يكون الاطلاع معدوم أو انتقائي من خلال اختيار الافراد الذين يمكنهم الاستفادة من هذه التقارير كما يمكن أن يكون الاطلاع إلى ما لانهاية وفي هذه الحالة جميع الأفراد لهم الحق في الاطلاع على هذه التقارير.

– الحماية: وهي تلك الإجراءات التي تسمح بالمحافظة على محتويات التقرير وحماية العناصر المؤدية له من التدمير.

الفرع الثاني: أهداف التقارير المالية

ليس التقرير عملاً عشوائياً وإنما هو عمل هادف هذا يعني أنه مرتبط بهدف أو أهداف محددة كما أنه يهدف لإيصال رسالة وهي محتوى التقرير إلى من يهمه الأمر سواء كان رئيسا أو مديرا لجهة عليا أو لأي جهة أخرى مستقلة، لذلك فان التقرير لا يخرج عن هدف أو أكثر من الأهداف الآتية: [2]

– تزويد العاملين بالمعلومات الضرورية المرتبطة بالعمل المناط بهم؛

– عرض أوجه الخلل أو القصور في العمل مع بيان المعالجة المطلوبة؛

– تحديد موجودات المؤسسة خلال فترة مالية معينة؛

– تحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما؛

– عرض جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة خلال فترة معينة، واستخراج نتائجها؛

– عرض نتائج بحث أو دراسة لموضوع معين أو مشكلة ما ليستفيد من قراءة التقرير كل من يطلع عليه؛

– إبقاء المديرين والمرؤوسين مطلعين بشكل مستمر على ما يجرى يوميا داخل المؤسسة؛

– وضع المعلومات بطريقة تكون فيها هذه المعلومات واضحة ومناسبة وموضوعية؛

المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية

لقد تعددت المعايير والأسس المستخدمة في تصنيف التقارير المالية وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب الى نوعين من التقارير المالية المرحلية منها والقطاعية من خلال المفاهيم الخاصة بكل نوع على حدى من التعدد المفاهيم الى العناصر الرئيسية المكونة لكل نوع.

[1] – العلاق بشير، مرجع سبق ذكره، ص154.

[2]-أبو الفتوح على فضالة، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،1994، ص293.

الفرع الأول: التقارير المالية المؤقتة

تعددت المصطلحات التي تطلق على التقارير المالية المؤقتة، فهناك من يطلق عليها المرحلية وهناك من يطلق عليها الأولية، وهناك من يطلق عليها الدورية، وغيرها من المصطلحات المختلفة باختلاف الباحثين والمؤسسات المهنية والمحاسبية ومن التعاريف المقدمة لهذا النوع من التقارير نذكر: [1]

أولاً: التعريف وفق المعايير الأمريكية

عرفت التقارير المالية المؤقتة وفقا للمعايير الأمريكية بأنها التقارير التي يتم إعدادها لفترات أقل من عام وعادة ما تكون كل ثلاثة شهور، ربع سنوية. والهدف من التقارير الربع سنوية هو إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمزيد من المعلومات في توقيتات متقاربة لاتخاذ القرار الاستثمار والإقراض، ويضاف إلى ذلك أن تلك التقارير يمكن أن توفر معلومات هامة متعلقة بالجوانب العملية والموسمية والتي تظهر جزئيا في التقارير السنوية.

ثانياً: التعريف وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 34

عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المالية المؤقتة بأنها تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أولية، وعرف الفترة الأولية بأنها فترة إعداد تقارير مالية تكون أقصر من سنة مالية كاملة والأغلب الشائع أن هذه الفترة تكون عن ثلاثة شهور رغم أنه في تشريعات عديدة تتم المطالبة بعمل هذه التقارير على أساس نصف سنوي.

الفرع الثاني: التقارير المالية القطاعية

تختلف التقارير المالية القطاعية عن التقارير المالية المؤقتة فالأولي تهتم بمدي توقيت المعلومات المقدمة في اتخاذ القرار والثانية تهتم بمدي الإفصاح عن المعلومات بخصوص عمليات المؤسسات على مستوي القطاعات التي تنشط فيها. وبالتالي فقد تم تصنيف مفهوم التقارير المالية القطاعية على أساسين هما: [2]

أولاً: التقارير المالية القطاعية على أساس درجة الإفصاح

تعرف التقارير المالية القطاعية على أنها الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمكونات المختلفة لعمليات المؤسسة وكذلك المعلومات المتعلقة بمنتجاتها وخدماتها ومناطقها الجغرافية وعملائها الرئيسيين، بالإضافة إلى الإفصاح عن معلومات بخصوص العمليات التجارية للمؤسسة في الصناعات المختلفة وعملياتها الأجنبية ومبيعات التصدير ففي أواخر الستينات نتج عدد كبير من الاندماجيات بين المؤسسات وهو ما أدى إلى ظهور شركات متعددة النشاط

[1]– خبابة نور الدين، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1997، ص 100.

[2]–جبرين على هادي، **أساسيات البحث ومشاريع التخرج وكتابة التقارير في الإدارة**، مرجع سابق، ص207.

بدرجة كبيرة، وقد قامت بعض هذه الشركات بالإفصاح طواعية عن المعلومات المالية القطاعية في تقاريرها السنوية غير أن مدى وطبيعة الإفصاح تفاوت بدرجة كبيرة لذلك أيدت بوجه عام الرغبة والإمكانية في تقديم تقارير قطاعية.[1]

ثانياً: التقارير المالية القطاعية على أساس التجزئة

تعرف التقارير المالية القطاعية على أنها تقسيم الشركة إلى أجزاء قطاعية سواء قطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية وعرض البيانات المالية القطاعية المجزأة جنبا إلى جنب مع معلومات الشركة الإجمالية. كما عرفها Roberts على أنها تقسيم الشركات إلى أجزاء أو قطاعات وعرض المعلومات المالية الخاصة بكل قطاع، أما طرق تقسيمه إما من حيث تعدد قطاعات الأعمال أومن خلال تعدد القطاعات الجغرافية حسب موقع الموجودات أو موقع العملاء[2].

[1]– حنفي عبد الغفار، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 10.

[2]––الزعبي هيثم محمد، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص 167

المبحث الثاني: مدخل إلى اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار المحور الأساسي من وراء العمليات التسييرية بالإضافة الى الوظائف الأخرى إذ عادة ما يصادف المدير العديد من المشاكل التي يتم الفصل فيها من خلال عملية اتخاذ القرار ومن هنا تبرز أهمية اتخاذ القرار بالنسبة للمسير، حيث تتوقف مدي كفاءة وفعالية القرار المتخذ على الأسلوب الذي يتم به اعداد واتخاذ القرار وكذا كفاءة الأفراد المشاركين فيه وتنظيمه والذي بدوره ينعكس على كفاءة الأداء التنظيمي للمؤسسات.

المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار

تعتبر عملية صنع واتخاذ القرار من الموضوعات ذات الأهمية التي حازت على اهتمام المتخصصين في صنع القرار في مختلف المجالات، إذ أن اتخاذ القرار عملية تمس الحاضر وتغير الواقع ويمتد تأثيرها إلى المستقبل لذلك يجب اتخاذ القرارات بصفة متأنية تستند إلى ظروف ومستويات اتخاذ القرار.

الفرع الأول: مفهوم اتخاذ القرار وفق الأسس النظرية

يعرف القرار على أنه عملية الفصل أو الحكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف، أو أنه اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج من بين عدة طرق أو مسالك ومناهج. فالقرار عموما هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين والمفاضلة بين مجموعة من الحلول البديلة لمواجهته واختيار الحل الأمثل من بينها وتنفيذه.

أما فيما يخص عملية اتخاذ القرار فلم تتفق النظريات على تعريف واضح وصريح له ولكن معظم هذه التعاريف تصب في سياق مفاهيمي واحد وفيما يلي وجهات نظر لبعض النظريات: [1]

أولاً: اتخاذ القرار من منظور النظرية التقليدية (الكلاسيكية)

لم تولي النظريات الكلاسيكية أهمية لاتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيه بل كانت تتخذ القرارات بناء على إجراءات وقواعد محددة سبقت تجربتها وأثبتت نجاعتها حيث كان اهتمامها ينصب حول توزيع الوظائف وافتراض عنصر الرشد والعقلانية المطلقة حيث يتطلب من متخذ القرار أن يكون على علم ومعرفة تامة بظروف المستقبل ولديه المعلومات الكاملة التي تساعده في التنبؤ وتحديد الاحتمالات والخصائص المتعلقة بموضوع الاختيار الرشيد، كما لديه القدرة على تحديد جميع البدائل ونتائجها واختيار أفضلها لتحقيق أقصى منفعة في ظل نظام مغلق وبالتالي المختارة هي حلول صادقة نابعة من الداخل مما سبق يتبين تأثر هذه المدرسة بالنموذج الميكانيكي الذي يهتم بتحليل ودراسة العناصر المكونة للمؤسسة دون النظر إليها على أنها نظام متكامل في حيث أهملت أهم نظام فرعي وهو

[1]-إبراهيم عبد العزيز شيحا، **أصول الإدارة العامة**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر،1993، ص 341.

العنصر البشري ودوره في اتخاذ القرار وإن كانت قد أظهرت أن الإنسان يمكن أن يكون محل دراسة وإجراء التجارب عليه، وعلى أنقاض هذه الانتقادات ظهرت مدارس جديدة منها مدرسة العلاقات الإنسانية والمدرسة السلوكية.[1]

ثانياً: اتخاذ القرار من منظور نظرية العلاقات الإنسانية

لم يتعرض كذلك أصحاب هذه النظرية إلى عملية اتخاذ القرار بل أشاروا فقط إلى أن القرارات يجب أن تتخذ باشراك العمال وذلك عن طريق ما يسمي بأسلوب الإشراف والقيادة الديموقراطية، والإدارة هي التي توفر عنصر الإشراف مع أنهم لم يبينوا كيف يتم هذا الإشراك ،غير أن القرار يتخذ عن طريق شبكة من المعلومات الرسمية والغير رسمية ، وبهذا تكون هذه النظرية قد اختلفت عن النظرية التقليدية في مجموعة من النقاط وهي: اللامركزية في اتخاذ القرارات الاعتماد على الجماعات وليس على الأفراد، الفرد ليس برجل اقتصادي أو آلة رشيدة تحكمه الحوافز المادية وإنما شخص يمتلك شعور وأحاسيس، واحتياجاته ليست كلها مادية بل منها ما هو معنوي.ولقد أدت هذه المدرسة إلى تطور كبير في الفكر التنظيمي من خلال تسليط الضوء على التنظيم غير الرسمي والعلاقات غير الرسمية وأثر الحوافز على الإنتاجية، لكنه لم يحدث التغيير الضروري الذي يؤثر ايجابيا على عملية اتخاذ القرارات وبالتالي على جودة القرارات المتخذة.[2]

ثالثاً: اتخاذ القرار من منظور النظرية السلوكية

اعتمدت هذه النظرية في دراسة سلوك الفرد أثناء العمل، إذ تؤكد على أن متخذ القرار كفرد له أفضلياته الخاصة به ويتأثر بالقيم والعادات والتقاليد، إلى جانب ما يتسم به من دوافع لا شعورية ومهارات ومشاعر وكل هذه تؤثر في عملية اتخاذ القرار، إضافة الى ذلك فان متخذ القرار يواجه معلومات غير كاملة عن الموقف، وعن البدائل الممكنة وعن نتائج كل بديل. وقد برز هنا مفهوم "الرشد المحدود" الذي يؤكد أن متخذ القرار وفي ضوء عدم اكتمال المعلومات يحدد عددا قليلا من البدائل ويتوقع عددا قليلا من النتائج لكل بديل للوصول إلى هدف غير مصاغ بدقة وبالتالي البحث عن حلول مرضية. حيث يري هيربرت سيمون أن صناعة القرار هي قلب الإدارة، فهي عملية اختيار حكيمة أو رشيدة لاستراتيجية أو حل معين، وهي عملية منظمة بعيد كل البعد عن العواطف، ومبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي واستخدام الطرائق والوسائل العلمية بهدف الوصول لقرار مرض ومناسب وقسم صور الرشد في القرار إلى: القرار الرشيد موضوعيا، القرار الرشيد شكليا، القرار الرشيد بطريقة واعية، القرار الرشيد قصدا، القرار الرشيد تنظيميا والقرار الشخصي الرشيد.[3]

---

[1]-خليل محمد حسن الشماع، **مبادئ الإدارة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2004، ص 40.

[2]- مؤيد عبد الحسين الفضل، **نظريات اتخاذ القرارات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2016، ص 37.

[3]-كاسر نصر منصور، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص 31.

وعليه تتفق معظم التعاريف على أن اتخاذ القرار هو عملية اختيار بديل من بين بديلين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة.

الفرع الثاني: خصائص اتخاذ القرار

لقد أصبح من الضروري على متخذي القرار التعرف على خصائص اتخاذ القرار باعتباره الأساس الذي يستند إليه عند اتخاذ القرار، فهو لا يحتوي على إطار محدد لمضامينه وعليه لا يمكن تحديد هذه الخصائص بدقة وإنما يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- أنها عملية ذهنية فهي نشاط فكري يعتمد على اتباع المنطق والتفكير المنهجي الصحيح.
- أنها عملية إجرائية تمر بعدد من الخطوات التفصيلية التي تسبقها.
- أن تعدد البدائل هو أساس عملية اتخاذ القرارات.
- أن اتخاذ القرارات واختيار البدائل لا يتم عشوائيا بل وفق أسس ومعايير تؤدي إلى اختيار أنسب بديل.
- أننا لا نختار البديل الأمثل لأن المثالية أمر بعيد المنال في عالم الواقع.

- أن عملية اتخاذ القرار مرتبطة بالمستقبل فنحن نتخذ القرارات في الوقت الماضي لتظهر أثارها مستقبلا.

المطلب الثالث: القرارات المالية

ينظر البعض إلى عملية اتخاذ القرار المالي على أنها عملية مشاركة بين الأفراد أو أنها عملية استئثار برأي فردي أو أنها البديل الذي يحقق أقصى ربحية أو أنها محاولة لتحقيق هدف معين بعد الاختيار الدقيق لعدد من البدائل كما ينظر البعض الأخر إليها على أنها اتخاذ الموقف الذي لا يثير أي معارضة مع الأخرين.

الفرع الأول: مفهوم القرار المالي

هناك العديد من التعاريف التي وضعها الكتاب للقرار المالي وكلها تجمع على أن القرار المالي هو قرار إداري يتخذ لمعالجة موقف من المواقف ويحتل موقع هام في مجال الإدارة المالية وهو ذو فعالية ونشاط دائم للمديرية المحاسبية والمالية الممثلة بالمدير المالي المسؤول على تحقيق الربحية والمحافظة على المركز المالي، فهي قرارات تعني بالوضعية المالية للمؤسسة من خلال اهتمامها بتدبير الأموال وأوجه صرفها، كما أنها غير قابلة للتراجع عنها لما لها من تأثير بالغ على باقي وظائف المؤسسة.

[1]-بريبات ريمة، ورفلة أحمد، بن الطيب أمنة، **التخطيط المالي واتخاذ القرارات المالية في ادرة المؤسسة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تمويل التنمية، جامعة08 ماي 1945، قالمة،2010-2009، ص26.

الفرع الثاني: أنواع القرار المالي

تنبع أهمية اتخاذ القرارات من ارتباطه الشديد بحياتنا اليومية كأفراد وجماعات، ومنظمات إدارية صغيرة وكبيرة محلية ودولية، هذا الإضافة الى أن موضوع اتخاذ القرارات يحظى بأهمية خاصة، حيث تباينت وجهات النظر حول الأسس التي يتم بموجبها تصنيف القرارات وأنواعها ومن أهم ما ورد في هذا السياق ما يلي: [1]

أولاً: حسب الطبيعة

تختلف التقارير المالية من حيث طبيعتها بين القرار التمويلي والقرار الاستثماري بالإضافة لقرار توزيع الأرباح :

– القرار التمويلي: ينصب اهتمام هذا النوع من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وحول تحديد المزيج الأمثل من مصادر تمويل الاستثمار أي تحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة وبالتالي فهذه القرارات تهتم بالمصادر التمويلية المناسبة ومبالغتها وكيفية الحصول عليها. حيث يعطي قرار التمويل ثلاث أنواع رئيسية من القرارات تتمثل في: [2]

– اختيار الهيكل المالي: أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية.

– سياسة توزيع الأرباح أي الاختيار بين إعادة استثمار النتيجة وبين توزيع الأرباح على المساهمين.

– الاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين).

– القرار الاستثماري: يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب القرارات التي تنفذها الإدارة المالية داخل المؤسسة حيث تلجأ لها أملا في زيادة العائد على الاستثمار أو القوة الإرادية من أجل تعظيم ثروة الملاك. ويعرف القرار الاستثماري على أنه عملية اختيار بديل من البدائل المتعلقة بالحصول على الأصول الرأسمالية حيث تهتم بأوجه الإنفاق الذي يتعدى العائد المتحصل عليه منها مدة عام واحد، ويمكن تصنيف قرارات الاستثمار على النحو التالي:[3]

– قرارات استثمارية قصيرة الأجل: تدور هذه القرارات حول الاستثمارات في الموجودات المتداولة.

– قرارات استثمارية طويلة الأجل: تهتم هذه القرارات بالإنفاق الاستثماري في الموجودات الثابتة.

– قرارات استثمارية استراتيجية: تهتم هذه القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة والمتمثل في الاتساع والنمو في سيطرته على الأسواق المحلية أو التفكير في الأسواق العالمية.

1–عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2007، ص 481.

2–حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 70.

3–دنيا زاد جحودي، مريم بن هارون، **أثر الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسات، جامعة08 ماي 1945، قالمة،2015–2016، ص 21.

–قرار توزيع الأرباح: حيث يعرف الربح على أنه الفرق بين الإيرادات والتكاليف، أما التوزيعات فهي الدفعات النقدية المقرر توزيعها على حملة الأسهم العادية وفقا لربحية المؤسسة، أي عند تحقيقها أرباح حالية أو من أرباح محتجزة سابقة، وذلك بموافقة الجمعية العامة للمؤسسة. وعليه فتوزيع الأرباح هي الطريقة التي تتبعها المؤسسة من حيث توزيع الأرباح واحتجازها لإعادة استثمارها.[1]فقرار التوزيعات يربط مجموعة من الأطراف كالمؤسسة، المساهمين والسوق وذلك لأهميتها الكبيرة بالنسبة لهم، ومع ذلك فان قرار التوزيعات يتم ممارسته بطرق شكلية فقط، بحيث لا يمكن اعتبارها كقرارات تبنى على أسس رياضية دقيقة. كما أن قرار توزيعات الأرباح لا يكون مستقلا تماما، وإنما يشترك ويرتبط بشكل كبير مع قرارات الهيكل المالي وقرارات تمويل الاستثمارات، ويعود أساسا هذا الارتباط إلى حالة عدم تماثل المعلومات السائدة، والذي ينتج عنه تأثير سلبي على قيمة السهم في ظل اعتماد المؤسسة على إصدار أسهم جديدة في تمويل استثماراتها أو التذبذب في توزيعات الأرباح وعيله:[2]

– فقرار التوزيع حتما سيتم أثناء عملية التخطيط؛

– يتم الوضع في الحسبان للفرص الاستثمارية المتاحة والتدفقات النقدية التشغيلية؛

– إن قرارا ت الإدارة بالتوزيعات إنما يبعث اشارات إيجابية توحي بالتحكم في القرارات التمويلية في المؤسسة؛

– القرارات المتخذة من قبل المؤسسة بشأن التوزيعات تكون مرهونة بشكل كبير بالقرارات المتخذة في الماضي والسياسات المنتهجة من قبلها والآفاق والتطلعات المستقبلية لها؛

ثانيا: حسب المستوي الاداري

تختلف القرارات باختلاف المستوى الإداري حيث كلما انتقلنا بين هذه المستويات باتجاه أعلى زادت الحاجة إليها أكثر، وعليه فالمستويات الإدارية تختلف من ناحية طبيعة القرارات المالية المتخذة ومن حيث البعد الزمني للمعلومات وكيفية تقديمها. وفي هذا السياق نجد ثلاث أنواع من القرارات وهي كما يلي:[3]

- القرارات الاستراتيجية المالية: وهي القرارات التي تصنع عند قمة المؤسسة بواسطة الإدارة العليا والتي تغطي مدى زمني طويل، كما تعنى بحل مشاكل أو تحقيق أهداف ذات أبعاد أو تأثيرات كبيرة على المؤسسة ومستقبلها.

- القرارات الإدارية(التكتيكية): وهي القرارات التي تصنع عند مستوى الإدارة الوسطى حيث يقوم المديرون بصنع قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء، للوصول للأهداف التي رسمتها القرارات الاستراتيجية ويتم بمقتضاها التأكد من أن الموارد قد تم الحصول عليها واستخدامها بكفاءة وفعالية في تحقيق الأهداف قصيرة الأجل أو رسم سياسات المؤسسة.

---

[1]–عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات **التمويل الإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر،2008، ص 390.

[2]–محمد أيمن عزت الميداني، **الإدارة التمويلية في الشركات**، مكتبة العبيكان، السعودية ،1999،ص 678.

[3] – حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 99.

- القرارات التشغيلية المالية: وهي القرارات التي تصنع في المستويات الدنيا بالتنظيم وتتعلق هذه القرارات بالعمل اليومي وهي من اختصاص الإدارة التنفيذية، كما أنها لا تحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد.

الشكل رقم (1): أنواع القرارات في المستويات الإدارية

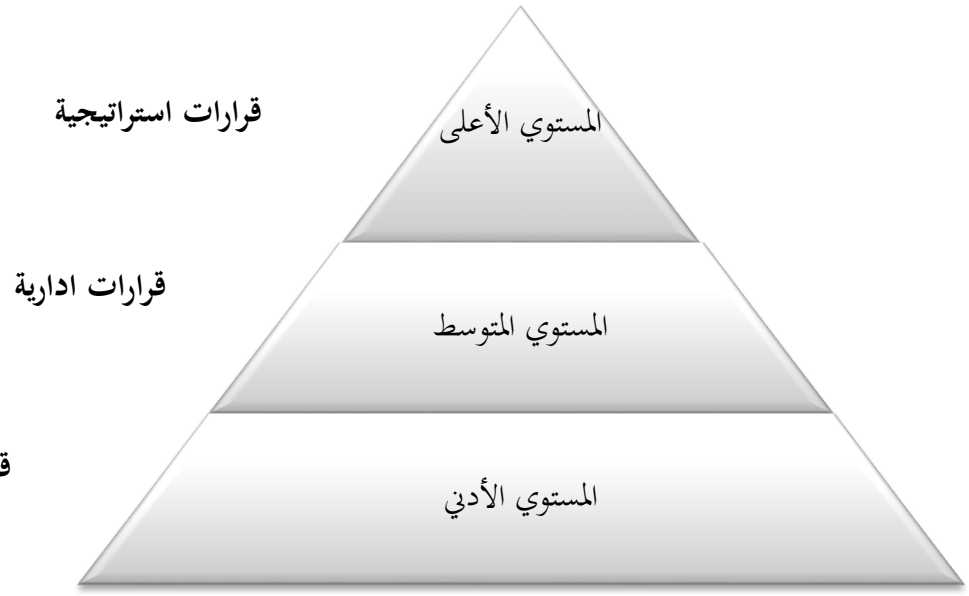

المصدر: حسين بلعجوز، نفس المرجع، ص10

ثالثاً: التصنيف حسب مدى توافر نظم البيانات والمعلومات

يساعد وجود نظام متطور من المعلومات على توفير المعلومات المناسبة وإمدادها للأفراد المناسبين في الوقت وبالتكلفة المناسبة فحسب هذا المعيار تصنف القرارات إلى ثلاث أنواع وهي:[1]

- قرارات مبرمجة: هي التي تتصف بأنها متكررة وروتينية ومحددة جيدا، تعتمد على الخبرات الشخصية للمدير فهي تتخذ لمواجهة المشكلات اليومية، أين توجد إجراءات مسبقة لحلها ويلاحظ في هذا النوع من القرارات أن معايير الحكم عليها عادة ما تكون واضحة وغالبا ما تتوفر معلومات وبيانات كافية بشأنها، كما أنه من السهل تحديد البدائل منها ومن ثم فهناك تأكد نسبي أن البديل المختار سوف يترتب عليه حل المشكلة بفاعلية.

- قرارات غير مبرمجة: هي التي تتصف بأنها غير متكررة وغير روتينية، وعادة ما تظهر الحاجة لصنع هذه القرارات عندما تواجه المؤسسة مشكلة لا توجد خبرات مسبقة بشأن كيفية حلها وفي هذا النوع من القرارات لا توجد أنماط محددة لحل هذا النوع من المشكلات وبالتالي يسود فيها حالة عدم التأكد.

[1] -Sandra Charrière et Isabelle Huault، Les grands auteurs de management، Editions EMS، paris, 2003، p 223-224.

- **القرارات شبه المبرمجة:** هي التي يمكن تحديد بعض مراحلها بصورة جيدة وتتوافر على قدر من المعلومات والبيانات بشأنها، أما البعض الآخر منها فيصعب تحديده بصورة جيدة ويتصف بعدم التأكد ومن ثم يمكن برمجة جزء من تلك القرارات.

رابعاً: التصنيف حسب متخذ القرار

إن مختلف الادوار التي يقوم بها متخذ القرار تتجلى في مجموعة من التصرفات والفعاليات المنتظمة التي تؤثر في اتخاذ القرار وحسب هذا المعيار تصنف القرارات إلى نوعين هما:[1]

- **القرارات الشخصية:** تخص المدير كفرد وليس كعضو في التنظيم الإداري وبذلك فهي تعكس شخصية المدير وميوله وقيمه ومعتقداته، لذلك فإن القرارات الشخصية لا يمكن تفويضها للآخرين.

- **القرارات التنظيمية:** المدير هنا يتخذ القرارات الشخصية التي تعمل على تحقيق الأهداف، والتي تتخذ ضمن إطار الوظيفة الرسمية التي يشغلها المدير في التنظيم الرسمي وبالتالي فهي تعكس السياسات الإدارية للمؤسسة.

خامساً: تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها

تتفاوت الظروف التي تحيط بعملية اتخاذ القرارات من حيث درجة التأكد، حيث تؤثر البيئة التي يتخذ فيها القرار وهذا لوجود عدد كبير من المتغيرات التي تؤثر في نوع القرار ويتم هذا التقسيم حسب درجة التأكد حيث يتراوح هذا المقياس ما بين التأكد الكامل وعدم التأكد الكامل مرورا بظروف المخاطرة، وتصنف القرارات حسب هذا المعيار إلى:[2]

- **قرارات تتخذ في ظروف التأكد:** تكون البيانات المبنية عليها القرارات متاحة ودقيقة وكاملة والنتائج المتوقعة منها مضمونة ومؤكدة.

- **قرارات تتخذ في ظروف عدم التأكد:** هي القرارات التي تتخذ في ظروف لا يعرف عنها صاحب القرار كل البدائل ولا نتائجها ولا توزيعاتها الاحتمالية.

- **قرارات تتخذ تحت ظروف المخاطرة:** هي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع.

[1]- منى عطية حزام خليل، **الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، سوريا، 2009، ص ص 91، 92

[2]-محمد حسن الشماع، **مبادئ الإدارة**، دار المسيرة، الأردن،1999، ص 112.

المطلب الثالث: عملية اتخاذ القرار المالي

إن عملية اتخاذ القرار ونظرا لأهميتها داخل المؤسسة فهي تحظى باهتمام كبير من طرف المسيرين فيها، لذلك نجد أن هذه العملية تتطلب عدة مراحل لاتخاذها وذلك بالنظر للظروف التي يتم فيها اجتياز كل مرحلة من هذه المراحل، بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة على كل مرحلة والتي تهدف في النهاية إلى الوصول إلى اتخاذ القرارات الصائبة، والتي يمكن أن تعالج المشكلات القائمة بالكفاءة المطلوبة التي تخدم المؤسسة وأهدافها.

الفرع الأول: مراحل اتخاذ القرار المالي

يرى بعض العلماء بأن عملية اتخاذ القرار ينبغي أن تمر بعدة مراحل كل مرحلة منها تحتاج إلى عدة إجراءات وذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف الكتاب والمفكرين ومداخل دراستها وهناك تصنيفات مختلفة لمراحل وخطوات عملية اتخاذ القرار وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة وفيما يلي عرض لأهم خطوات اتخاذ القرار التي ينبغي على الفرد إتباعها: [1]

الشكل رقم(02): مراحل اتخاذ القرار المالي

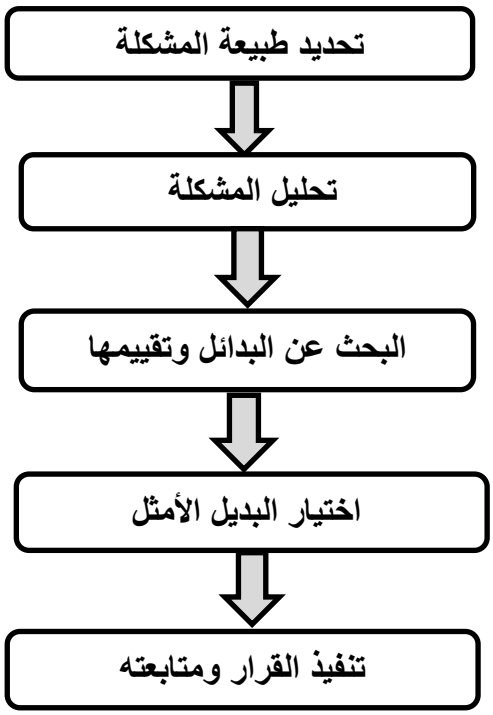

المصدر: كاسر نصر منصور، مرجع سبق ذكره، ص 31.

1-جلال إبراهيم العبد، **إدارة الأعمال: مدخل اتخاذ القرارات وبناء القرارات وبناء المهارات**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2003، ص 228.

أولاً: مرحلة تحديد المشكلة

يعتبر تحديد المشكلة أول خطوة من خطوات اتخاذ القرار ويقصد بتحديد المشكلة تشخيصها أي التعرف عليها بالوقوف على طبيعتها، أسبابها، وأبعادها وأثارها، ومن الأمور المهمة التي ينبغي على صانع القرار إدراكها هو تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة لأن أي خطافي تحديد المشكلة سوف يترتب عنه تدهور في باقي المراحل، حيث يعتبر البعض أن المشكلة المحددة تحديدا واضحا تعتبر نصف محلولة فمن المستحسن تحديد المشكلة تحديدا واضحا حتى يسهل علاجها، وبالتالي فان هذه المرحلة تبحث عن أجوبة للتساؤلات الأتية: لماذا أتخذ القرار؟ وما هو الهدف من وراء اتخاذ القرار؟[1]

ثانياً: مرحلة تحليل المشكلة

لا يمكن التوصل إلى إيجاد حل للمشكلة دون التعرف عليها من خلال تصنيفها بتحديد طبيعتها، حجمها ومدى تعقدها، والحل الأمثل المطلوب لها، وتحديد وتحليل البيانات وعلى صانع القرار هنا تحديد المصادر المناسبة التي يمكن الحصول منها على البيانات اللازمة لفهم المشكلة محل القرار، مع تحديد أفضل الوسائل للحصول عليها ومراعاة التكلفة والوقت اللازمين لذلك ومن ثم يتم تحليلها تحليلا دقيقا.[2]

ثالثاً: مرحلة البحث عن البدائل وتقييمها

البديل هو الحل أو الوسيلة المتاحة أمام صانع القرار لحل المشكلة المطروحة وبعدها تأتي مرحلة البحث عن مجموعة البدائل التي تمثل جملة من الحلول الممكنة لهذا المشكل كما أنه لابد أن يتوفر في البديل شرطان: الأول أن يسهم في تحقيق بعض النتائج التي يسعي لتحقيقها صناع القرار في المؤسسة، والثاني أن تتوفر إمكانيات لتنفيذ هذا الحل البديل، ومن الاعتبارات التي تحكم عملية إيجاد الحلول البديلة للمشكلة بالاعتماد على التفكير الابتكاري الذي يركز على التصور والتنبؤ، وخلق الأفكار، إضافة إلى الاستعانة بأراء الاخرين من خبراء وتقنيين ومن ثم دراسة كل حل من هذه الحلول الممكنة. بعد البحث عن البدائل تبدأ عملية التقييم: حيث تكتسب هذه المرحلة أهمية كبيرة لأنها تمثل المحك الدقيق للمهارات التي يمتلكها صانع القرار، وتتم هذه الخطوة بتحديد كافة نقاط الضعف والقوة لكل بديل من البدائل المتاحة، ويعتمد المدير في ذلك على خبرته وعلى دقة المعلومات المتعلقة بكل بديل

1-بجاوي زهرة، أسماء برور، **المعلومة المالية كأداة لاتخاذ القرار المالي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة 8ماي 1945، قالمة ،2010، ص10.

2-نفس المرجع، ص 288.

وتتم عملية تقييم البدائل على ضوء عدة معايير أهمها: التأكد من قابلية البديل الذي تم اختياره للتنفيذ ومدى ملاءمته للمتطلبات وللظروف الحالية للمؤسسة، والأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن تنفيذ البديل الأنسب. [1]

رابعاً: مرحلة اختيار البديل المناسب

تعد هذه الخطوة قمة عملية اتخاذ القرار، أين تتم فيها عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن هذا البديل يلائم كافة المتطلبات والعوامل الأخرى للمشكلة والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال المرحلة السابقة وعليه فاختيار البديل المناسب يكون وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية أهمها: الموازنة بين الفوائد المتوقعة والمخاطر المترتبة عن اختيار هذا البديل، اختيار البديل الذي يعطي أفضل النتائج ويسمح بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بأقل تكلفة وجهد ممكن واختيار البديل الممكن تنفيذه في ضوء الموارد والإمكانيات المتاحة. ويسمح بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بأقل تكلفة وجهد ممكن واختيار البديل الممكن تنفيذه في ضوء الموارد والإمكانيات المتاحة. [2]

خامساً: مرحلة التنفيذ والمتابعة

لا تنتهي عملية اتخاذ القرار باختيار البديل الأمثل بل تمتد إلى تهيئة المناخ الملائم لتطبيقه واختيار التوقيت المناسب لتنفيذه والتنسيق من خلال مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار ، ومن المهم جدا أن تنسجم أهداف القرارات مع أهداف وطموحات القائمين على تنفيذه حيث ينعكس ذلك في رفع هؤلاء المنفذين لمستوى أدائهم وتحسينه ومن الممكن أن يؤدي القرار الجيد إلى نتائج غير جيدة بسبب تنفيذ القرار بصورة سيئة ،مما يستوجب وضع خطة لمتابعة تنفيذ البديل الذي وقع عليه الاختيار من خلال: صياغة القرار على شكل أوامر وتعليمات إعلانه إلى الجهات المكلفة بالتنفيذ وتحديد الخطوات اللازمة للتنفيذ ،وبعدها يقوم متخذ القرار بالمتابعة المستمرة ليتعرف على أوجه القصور والعقبات التي تنشأ أثناء التنفيذ لتذليلها، ويمكنه من خلال المتابعة المستمرة الوقوف على النتائج والمتطلبات وتأسيسا على ذلك النظر في تعديل القرار أو اتخاذ إجراءات إضافية لتنفيذه وغيرها. [3]

3-على محمد عبد الوهاب، سعيد ياسين عامر، **الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة**، مركز سيرقيس للاستشارات والتطوير الإداري، القاهرة، ط2، 1998، ص 425.

[2]-شهرزاد محمد شهاب موسى، **القدرة على اتخاذ القرار**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 38.

1-عبد الرحمن عطي الله، **تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة08 ماي 1945، قالمة،2013-2012، ص 12.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار المالي

تقع مسؤولية اتخاذ القرار في كافة مراحله على فرد واحد أو جماعة وفي معظم الحالات يأتي القرار نتيجة لدراسات لجنة أو عدد من اللجان، وعليه هناك العديد من العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة ولذلك ينبغي على متخذ القرار أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، وأهم هذه العوامل ما يلي: [1]

أولاً: العوامل البيئية الخارجية

هي العوامل التي تؤثر على القرارات بطريقة غير مباشرة منها: العوامل الاقتصادية المتعلقة بالركود والرخاء والكساد الاقتصادي، العوامل السياسية والتنظيمية المتعلقة بالأحوال السياسية السائدة في الدول، العوامل الثقافية المتمثلة باللغة والدين، والحضارة ومستويات المعيشة والعوامل التكنولوجية المرتبطة بمدى التقدم التكنولوجي في الدولة من أجهزة، واتصالات...الخ.

ثانياً: العوامل الداخلية

هذه العوامل تؤثر على القرار بشكل مباشر وهي: حجم المنظمة، العلاقة بين مدراء الأقسام والإدارات، الموارد المالية والبشرية للمؤسسة، القوانين واللوائح في هذه المؤسسة.

ثالثاً: تأثير متخذ القرار نفسه

يعتبر هذا العامل من العوامل المهمة لأنه يؤثر على القرار بطريقة مباشرة في بعض الأحيان وغير مباشرة في أحيان وهذا يعتمد على طبيعة القرار ومدى ارتباطه شخصيا بهذا المدير ومن هذه العوامل: العوامل السيكولوجية الداخلية المتمثلة في شخصية القائد وميوله واتجاهاته وقيمه وتاريخه في العمل ونوع الخبرات التي مر بها ومركزه وحالته النفسية عند اتخاذ القرار، العوامل المؤثرة في متخذ القرار: مثل الجماعات والعائلة والعادات.

[1]- نواف كنعان، **القيادة الإدارية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ط1، ص 393، 394

خلاصة الفصل

تعتبر التقارير وسيلة هامة من وسائل الاتصال داخل المؤسسة على اختلاف أنواعها والنشاطات التي تمارسها وبدون التقارير يكون من الصعب إدارة المؤسسة بفاعلية وكفاءة وذلك، لأن الإدارة تعتمد على المعلومات التي تتضمنها التقارير في معرفة حقيقة ما يجري داخل المؤسسة.

تعتبر التقارير المالية أحد مصادر المعلومات الشفافة والمتكاملة التي تعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات بهدف حماية أصحاب المصالح من ناحية واعلام الأسواق المالية من ناحية أخري، حيث تعمل هذه التقارير على تدعيم قابلية المعلومات المالية للمقارنة وتحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر لأداء الشركة وتخفيض تكلفتها، وتحسين الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات، كما أنها تجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة للمستثمرين لأغراض التنبؤ والتقييم. وتكمن أهمية التقارير المالية في أنها تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية ويعتبر التقرير المالي أحد المصادر الهامة والأساسية التي تزود المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الفئات المهتمة بأداء الشركة بالمعلومات التي تحتاجها هذه الفئات في اتخاذ القرار.

تمهيـــــــد

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى دور التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة سنتطرق في هذا الفصل بالدراسة الميدانية لهذا الموضوع من خلال تطبيقه علي جملة من المؤسسات لأن الجانب الميداني يعد محورا مهما ورئيسيا في الدراسة، حيث يتم من خلاله الوقوف على حقيقة دور التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة ، مما يمكننا من الوصول إلى النتائج التي يتم تفسيرها من خلال الأدبيات التي تم الإطلاع عليها سابقا وبالتالي تحقيق الهدف المنشود من الدراسة وقد حاولنا اسقاط الجانب النظري لدراستنا على أرض الواقع في عدد من المؤسسات الاقتصادية.

وعليه سنحاول أن نلخص ما تم ايجاده في المؤسسات محل الدراسة من خلال:

- المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة.
- المبحث الثاني: اختبار الفرضيات الرئيسية.

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة ومنهجية الدراسة

من خلال هذا المبحث سيتم القاء نظرة سريعة لجملة من المؤسسات محل الدراسة والتي نذكر منها مؤسسة اتصالات الجزائر، مؤسسة سونلغاز، مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، المؤسسة الوطنية للرخام، مؤسسة ملبنة الحليب صافية، شركة التأمينCAAR، تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة

تمثل المؤسسات محل الدراسة جزء لا يتجزأ من اقتصاد ولاية قالمة مهما كان طابعها تجاري، انتاجي أو خدمي، فهي كلها تصب في مصلحة الفرد، حيث تكمن أهمية هذه المؤسسات في مجموع المنتجات والخدمات التي تقدمها للأفراد بغية تلبية احتياجاتهم ورغباتهم اليومية من جهة وتنمية وتطوير اقتصاد الولاية من جهة أخرى وعلى الرغم من اختلاف طبيعة هذه المؤسسات بين الطابع العام والخاص إلا أنها تسعى لتحقيق نفس الأهداف من الربح إلى خدمة الفرد أو الزبون.

الفرع الأول: مؤسسة اتصالات الجزائر

تعود جذور مؤسسة اتصالات الجزائر إلى قطاع البريد والمواصلات، وهي مؤسسة ذات طابع تجاري خدمي تم انشاؤها سنة1974 مسيرة من طرف مدير ولائي مكلف بتسيير المصالح العمومية، وهي شركة مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد التي أوكلت لها مهمة المراقبة لتصبح مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات. أما فيما يخص وحدة قالمة للاتصالات والتي هي محل الدراسة فهي تسهر على تقديم خدمات اتصالية على مستوي ولاية قالمة من تسيير للشبكات الهاتفية وخدمات اخري مختلفة، وهي وحدة عملية إقليمه تابعة لولاية عنابة وتضم 263 موظف، تقع هذه الوحدة بوسط المدينة بشارع سريدي محمد الطاهر يحدها شمالا القباضة الرئيسية للبريد ومن الشرق قباضة الضرائب ومن الجنوب شركة سونلغاز وغربا الحديقة العمومية سريدي محمد الطاهر.[1] تحتوي على أربع مصالح رئيسية يرأس كل مصلحة رئيس وهي: مصلحة الزبائن، مصلحة المستخدمين، مصلحة شبكة المشتركين، مصلحة الوسائل. وتسعى مؤسسة اتصالات الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير سوق تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك بإدخال تكنولوجيا جديدة لجميع الوظائف؛

- التحسين الدائم لخدماتها ومنتجاتها؛

[1]-بالعتماد على وثائق المؤسسة.

– تنفيذ السياسة العامة للدولة ومواكبة التطور الإلكتروني في مجال الاتصال وتلبية رغبات الزبائن من الخدمات والمنتجات المطلوبة؛

– توفير الهياكل القاعدية التي تسمح بتقريب الخدمات للزبون، القيام بنشاطات اقتصادية من شأنها تطوير المجال المعلوماتي والاتصالي، المساهمة في تطوير مجتمع المعلومات وخدمة البشرية؛

الفرع الثاني: المؤسسة الوطنية للرخام

تأسست المؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة سنة1983، على يد خبراء ومهندسين من إيطاليا حيث انبثقت هذه المؤسسة عن المؤسسة الوطنية للأبحاث المنجمية "سوناريم". وتقع وحدة قالمة للرخام ببلدية بومهرة أحمد، على الطريق الرابط بين بلديتي بومهرة احمد وجبالة خميسي، يحدها من الشمال واد سيبوس ومن الجنوب وحدة انتاج البلاط، تقدر مساحتها هكتار ونصف وتعود ملكيتها الأصلية للدولة، فهي مؤسسة عمومية اقتصادية دخلت حيز التشغيل سنة1995 برأس مال اجمالي يقدر ب 730 مليون دج. تضم الشركة 81 عامل نشاطها الأساسي استخراج، تحويل، وبيع الرخام، أما نشاطها الثانوي فهو بيع بقايا الرخام في شكل مشتقات الرخام، تحصل على المادة الولية للرخام الأبيض من سكيكدة والرخام الحمر من ماونة بقالمة. وتسعي المؤسسة الوطنية للرخام لتحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها: [2]

– تعظيم قيم الوحدة، الاستمرارية وتحقيق الربح؛

– محاولة ادراج نوعية جديدة من الرخام في السوق، المنافسة على المراتب الأولى، توفير نوعيات مختلفة من الرخام
– تغطية متطلبات الزبائن؛

– محاولة تحسين العمل الإشهاري والإعلامي لمنتجاتها وذلك بهدف ترقية مبيعاتها؛

– تحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من التبعية الخارجية من ناحية انتاج الرخام؛

الفرع الثالث: مؤسسة سونلغاز قالمة

تعد سونلغاز المؤسسة التاريخية في ميدان التموين بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر. وهي شركة ذات أسهم، يكمن نشاطها الرئيسي في إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء بالإضافة إلى نقل وتوزيع الغاز عبر القنوات. حيث تلعب دور هام في التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ومشاركتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية. إذ تغطي في مجال الكهرباء نسبة تقدر بـ 98 % على المستوى الوطني ونسبة 40 % في توصيل الغاز.

[2]-بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ومن بين الفروع الرئيسية التابعة لمجمع سونلغاز شركة توزيع الكهرباء والغاز بالشرق التي تتفرع بدورها إلى عدة مديريات للتوزيع من بينها مديرية التوزيع بقالمة. نشأت المديرية الفرعية للتوزيع قالمة في جانفي 1979وكانت تابعة لمنطقة التوزيع عنابة، أي من حوالي 40 سنة هي شركة ذات أسهم، وهي مكلفة بنقل وتوزيع الكهرباء بالإضافة إلى نقل وتوزيع الغاز عبر قنوات، تتكون من 31 فرعا و09 شركات مساهمة، تتوفر سونلغاز ش.ذ.أ على رأسمال يقدر بأربعة وعشرون مليار دينار جزائري (24.000.000.000دج). وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة للمؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز في الخارج. تعتبر "سونلغاز" ا SDE" "من أهم المؤسسات التي تبنى البنية الأساسي للاقتصاد الوطني. وتتمثل الأهداف التي تسعى المديرية لتحقيقها فيما يلي: [3]

– توزيع الكهرباء ونقل الغاز لتلبية حاجات السوق المحلي وتوزيعه وتسويقه؛

– تطوير تقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها، تطوير نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعة الكهربائية والغازية.

الفرع الرابع: تعاونية الحبوب والبقول الجافة

تقع تعاونية الحبوب والبقول الجافة في بلدية بلخير حي سهيلي ولاية قالمة، حيث تنشط في مجال القمح بأنواعه الصلب واللين بالإضافة للشعير وبيع مختلف الأسمدة، تعمل هذه المؤسسة بشكل موسمي حيث تعمل في فصل الشتاء على معالجة البذور وبيعها للفلاحين بأسعار مدعمة من قبل الدولة بالإضافة إلى كراء عتاد الحصاد للفلاحين لضمان الحصول على منتجاتهم عند حصادها، أما في فصل الصيف فهي تقوم ببيع المحصول لمختلف المطاحن الموجودة على مستوي الولاية والذي يغطي سنة كاملة وتكون هذه مدرجة لدي الديوان الوطني للفلاحة ويتم بيعها أيضا بأسعار مدعمة من قبل الدولة ،يبلغ عدد العاملين فيها 250 عامل وتعد هذه التعاونية المركز الرئيسي لباقي فروع الولاية.[4]

الفرع الخامس: مؤسسة صافية لإنتاج الحليب ومشتقاته

تأسست المؤسسة سنة 2008 وبدأت عملية الأشغال في09 أوت برأس مال نصفه قرض من البنك والنصف الأخر من مالك للمؤسسة، وبعد مزاولتها لنشاط تم تسديد القرض تنتج مؤسسة الحليب صافية بطاقة إنتاجية تقدر ب 2000لتر من الحليب و2000لتر من اللبن، تعتمد المؤسسة في عملية الإنتاج الات حديثة

[3]-بالاعتماد على وثائق المؤسسة.
[4]-بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

لزيادة الطاقة الإنتاجية مستقبلا، ويعتبر أصحاب المحلات الزبائن الرئيسيين للمؤسسة فتعاملهم معها يكون على أساس سياسة العرض والطلب مع العلم أن المؤسسة تقوم بتوزيع منتجاتها بوسائلها الخاصة. تقع ملبنة صافية لإنتاج الحليب ومشتقاته في منطقة لفجوج في الجهة الشمالية لولاية قالمة تتربع على مساحة تقدر ب 112500م مساحة مبنية و2300م مساحة غير مبنية. بما أن هدف أي مؤسسة اقتصادية هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق الوصول بالمبيعات إلى أكبر قدر ممكن وبالتالي زيادة الإنتاج وتحقيق مكانة مرموقة في السوق، ومن بين الأهداف التي تسعى ملبنة صافية لتحقيقها ما يلي: [5]

– بلوغ تنسيق أمثل بين الملبنة وباقي المؤسسات المماثلة للاستفادة من الخبرات المقدمة من طرف الإطارات المشاركة في مجلس إدارة الملبنة؛

– الزيادة في خط الإنتاج كهدف تصبوا إليه الملبنة عن طريق محاولة الحصول على الات جديدة بتغليف متقدم لصناعة الياغورت حتى يتسنى لها انتاجه؛

– التغلب على المنافسة الشرسة عن طريق الجودة والسعر المدروس بما يتلاءم مع الموزع والمستهلك؛

– العمل والبحث المستمر عن تقنيات تكنولوجية ومالية تمكن المؤسسة من تلبية احتياجات عملائها.

الفرع السادس: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمينCAAR

تعد أول مؤسسة عمومية في قطاع التأمين بالجزائر، في مجال التأمين فهي مختصة في مجال النقل البري البحري والجوي ،والأخطار الصناعية المختلفة أما فيما يخص عملية إعادة التأمين التي تلجأ إليها الشركات في حالة تحملها لأخطار معتبرة ،هنا توزع الشركة عبء المخاطر لشركة او عدة شركات أخري ، وتتكون الشركة حاليا من خمس وحدات جهوية و22 وكالة تابعة لوحدة عنابة بالإضافة إلى الوكالات الخاصة ، كما أن الشركة تعمل وفق استراتيجية الحماية من كل الخطار حيث عرفت في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا ، حيث لم يعد مجال تأمينها يقتصر على المجالات السابق ذكرها بل أصبح يشمل كل أنواع التأمين على غرار أخطار البناء، أخطار الهندسة المخاطر التي تحيط بالمنتجين وغيرها. ومن مجموع الوحدات المنتشرة عبر الوطن والتي تشرف عليها المديرية العامة ومقرها بالجزائر العاصمة نذكر وحدة عنابة التي تنتمي إليها وكالة قالمة وهي الوكالة التي يرتكز عليها بحثنا. حيث تسعى هذه الوكالة إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية من شأنها تغطية احتياجات التامين لأفراد الولاية.[6]

[5]-بالاعتماد على وثائق المؤسسة.
[6]-بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفرع السابع: مطاحن عمر بن عمر

إن مطاحن عمر بن عمر عبارة عن مركب متمركز في الفجوج منذ سبتمبر سنة 2000 على مساحة تقدر 42500م^2 قدرة الإنتاج 700طن لليوم أما قدرة تخزين القمح 27500طن بالإضافة إلى 11مخزن آخر. أما قدرتها البشرية فهي تضم 467 عامل منها 55إطار و38 عامل منفذ والباقي عمال تطبيقيين، ويختص نشاطه في مجال الحبوب وذلك من أجل رفع القيمة القصوى لإعادة البيع في مجال الحبوب، بالإضافة إلى نشاطه في مجال العجائن الغذائية بمصنع أسس في 2009م، وقد أنجز بعد العديد من الأبحاث وهي تابعة إداريا لإدارة المطاحن وهي تعمل على إنتاج العجائن بقدرة إنتاجية تقدر ب 50000طن سنويا. ولمؤسسة عمر بن عمر مجموعة من الأهداف والطموحات التي تسعى لتحقيقها والوصول إليها:[7]

- محاولة المؤسسة تحقيق الأرباح بالإضافة للاكتفاء الذاتي في السوق المحلية؛
- الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وإلى أكبر حجم للمبيعات.
- الاستحواذ على حصة سوقية كبيرة؛
- البقاء والنمو والتطور والاستمرار؛
- تطوير المنتجات والريادة في المنافسة؛
- تلبية جميع الطلبيات في الوقت المناسب؛
- دخول الأسواق العالمية؛

المطلب الثاني: الجانب المنهجي للدراسة

بعد التعرف على مجموع المؤسسات محل الدراسة والمجتمع المدروس فانه لابد من توضيح الطريقة التي أجريت بها هذه الدراسة وكيفية جمع المعلومات التي تم الاعتماد عليها في تحليل عملية اتخاذ القرار المالي ومساهمة التقارير المالية في اتخاذه. حيث يتناول هذا الجزء منهجية الدراسة وخطواتها الإجرائية وذلك من خلال مناقشة المنهج المتبع ومجتمع الدراسة والعينة المختارة، كما يوضح هذا الجزء كفية بناء أداة الدراسة أي استمارة الأسئلة والبرهان على صدقها وتناسقها وثباتها.

الفرع الأول: منهجية الدراسة

إن هذه الدراسة الميدانية تهدف إلى التعرف على موظفي المؤسسات محل الدراسة حول تأثير التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة، حيث يعتبر المنهج الوصفي التحليلي أنسب منهج يمكن من خلاله تحقيق

[7]-بالاعتماد على وثائق المؤسسة

أهداف الموضوع الذي تم الاعتماد فيه على استجواب أفراد المجتمع المدروس وذلك بالاعتماد على أداة صممت خصيصا لجمع البيانات الضرورية والمناسبة لطبيعة هذا الموضوع وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ،درجة وجودها ، طرق التعامل معها وتحليل النتائج المتحصل عليها ، ومن ثم تفسيرها وعليه سيتم تتبع الخطوات الإجرائية التالية:

أولاً: حدود الدراسة

انطلاقا من أهداف وطبيعة الدراسة والامكانيات المتاحة فان حدود الموضوع كانت كالآتي:

– إن هذه الدراسة منهجية استطلاعية بالدرجة الأولى وهي تمثل مسحا احصائيا لأفراد العينة المدوسة لذلك فان النتائج المتحصل عليها يمكن تعميمها واعتبارها نتائج شاملة.

– سوف تخص الدراسة الميدانية مساهمة التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة مع اقتصار الدراسة على تأثير التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي بالنسبة للمستخدمين الداخليين.

– إن نتائج الدراسة بصفة عامة لن تكون محدودة المعلومات والبيانات التي تم جمعها بواسطة أداة الاستقصاء من أفراد المجتمع المدروس ولكن سيتم أيضا اختبار صحة الفرضيات بالاعتماد على جملة من الدراسات والقراءات النظرية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري للدراسة.

– أما بالنسبة للحدود الزمنية فقد كانت ممتدة من شهر أفريل إلى غاية نهاية شهر ماي2017.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من 50 فرد من الموظفين الداخليين في مختلف المؤسسات محل الدراسة أي المعنيين بإعداد التقارير المالية فقط، وقبل عملية التوزيع قامت الطالبتين بعرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة والمختصين في مجال اعداد التقارير المالية والمصادقة عليها مبدئيا من ناحية الصياغة والمنهجية ومن هؤولا الأساتذة نذكر: الأستاذ بن جدو عبد السلام، الأستاذة عمر عبدة سامية : الأستاذة معياش نسرين ،الأستاذ الواعر هشام الأستاذ قلاب ذبيح ،بعدها قامت الطالبتين بتوزيع 50 استمارة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وضمانا لمصداقية الاستمارة وقابليتها للتحليل والفهم السليم لأسئلتها قامت الطالبتين بمقابلة كل أفراد المجتمع المدروس شخصيا وهو ما ساهم في الحصول على42 استمارة أي ما نسبته من اجمالي العينة المدروسة.

الجدول رقم (01): عدد الاستمارات الخاصة بكل مؤسسة

اسم المؤسسة	عدد الاستمارات
اتصالات الجزائر	05
المؤسسة الوطنية للرخام	03
مؤسسة الحليب ومشتقاته صافية	07
مؤسسة سونلغاز	06
مؤسسة التأمين وإعادة التأمينCAAR	05
تعاونية الحبوب والبقول الجافة	07
مطاحن عمر بن عمر	08
المجموع	**41**

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثالثاً الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لقد تم الاعتماد على جملة من الأساليب الإحصائية التي ترى الطالبتين أنها كانت الأفضل للتعامل مع بيانات الدراسة، حيث تم تقسيمها حسب التسلسل الخاص بالدراسة كما يلي:

– **الأساليب الإحصائية الخاصة بدرجة التناسق:** معامل الارتباط (بيرسون) لقياس درجة التناسق والتجانس الداخلي للعبارات المكونة لأداة الدراسة، معامل (ألفا كرو نباخ) لقياس درجة ثبات أداة الدراسة.

– **الأساليب الإحصائية المتعلقة بتجانس إجابات الاستبيان ودرجة التشتت:** التكرارات والنسب المئوية لوصف مجتمع وعينة الدراسة والتحقق من إجابات الأفراد، المتوسط الحسابي لمعرفة اتجاهات الدراسة نحو كل محور من محاورها ولترتيب اجاباتهم، الانحراف المعياري لقياس مدى تجانس إجابات الأفراد ومدى تشتتها حول متوسطات اجاباتهم.

– **الأساليب الإحصائية الخاصة باستخراج العلاقة بين محاور الدراسة:** معامل الارتباط والانحدار الخطي وما يصاحبهما من اختبار ستيودنت واختبار فيشر، وذلك ليتم التحقق من وجود علاقة ارتباطية بين التقارير المالية واتخاذ القرارات المالية وكذا معنوية نموذج الدراسة حيث يتم اختبار الفرضيات عند مستوى المعنوية 5%.

الفرع الثاني: نموذج وأدوات الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة تم وضع النموذج العام الذي يضم تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وكيفية اثبات التناسق الداخلي وثبات الدراسة، مع توضيع للأدوات التي ساعدت على جمع المعلومات والبيانات لإثراء هذا الموضوع.

أولاً: نموذج الدراسة

يمكن توضيح متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي والذي يلخص طبيعة هذه المتغيرات كما يلي:

الشكل رقم (03): متغيرات الدراسة

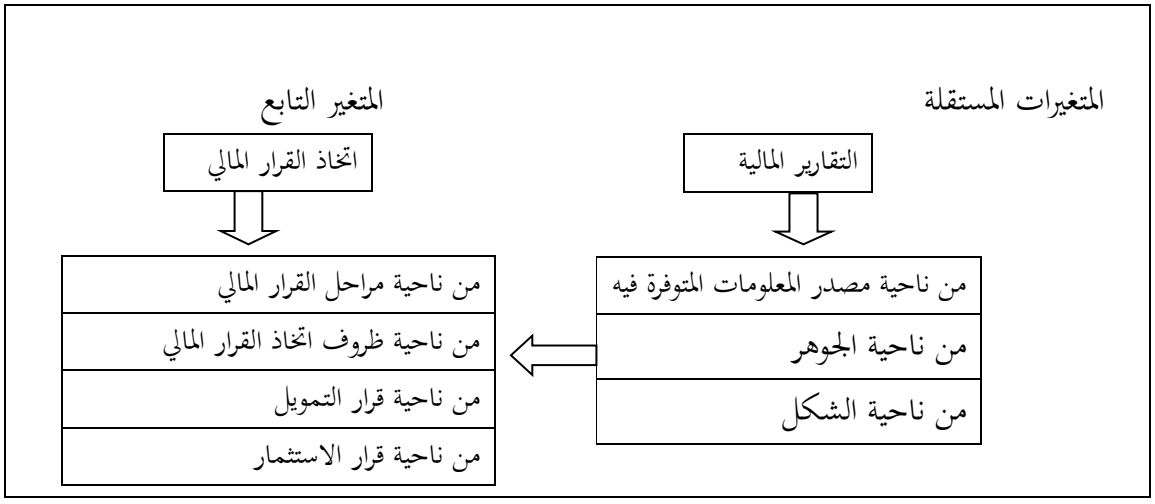

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على موضوع الدراسة

ثانياً: أدوات الدراسة

في ضوء المراجعة الشاملة للدراسات النظرية والعلمية السابقة التي تناولت مواضيع التقارير المالية استخدمت الطالبتين الاستبانة للحصول على البيانات الأولية اللازمة، وذلك وفق الخطوات التالية:

– بنية أداة الدراسة(الاستبيان): لقد قسمت استمارة الأسئلة إلى جزئيين الجزء الأول والذي اعتمد فيه على توضيح البيانات الشخصية والوظيفية وكان الغرض منه هو التعرف على بعض المتغيرات المتعلقة بالمبحوثين من حيث: الجنس، السن، المهنة المؤهل العلمي، طبيعة ملكية المؤسسة، طبيعة النشاط، أما الجزء الثاني تم فيه فحص محاور الدراسة واشتمل على محورين أولهما خاص بالتقارير المالية وكان الهدف من هذا المحور اعتماد وتميز التقارير المالية في مختلف المؤسسات حيث احتوى هذا المحور على 10عبارات مقسمة إلى ثلاث مجالات من ناحية مصدر المعلومة المتوفرة في التقرير من ناحية الجوهر، من ناحية الشكل، وتكمن مبررات هذا الاختبار في كونه يحتوي على معظم الخصائص التفي تتوضح مفهوم التقارير المالية. كما أنه تم استبعاد حالة التكرار في ذكر المميزات مع توافقها

بدرجة كبيرة مع مختلف مداخل التقارير المالية، اما المحور الثاني الخاص باتخاذ القرار المالي فاحتوى على 14 عبارة مقسمة بدورها إلى أربع مجالات مختلفة حسب مراحل اتخاذ القرار المالي أيضا من ناحية ظروف اتخاذ القرار المالي من ناحية قرار التمويل وكذا من ناحية قرار الاستثمار.

– مقياس الاتجاه الثلاثي: لقد تم اقتراح ثلاث درجات ممكنة للعبارات الموضوعة هي: موافقة عالية، موافقة منخفضة، موافقة متوسطة وهذا بالنسبة للمحور الأول والمحور الثاني للاستبيان. ويكون حساب طول خلايا (ليكرت) محدد بالمجالات الدنيا والعظمى ولتي تم حساب المدى العام لها وفق القانون:

$$E=Xmax-Xmin \ (3-1=2)$$

الجدول رقم (02): مقياس الاتجاه الثلاثي

الرقم	المجال	الفئة	الخلية
01	من1إلى1.66	الأولى	موافقة منخفضة
02	من1.66إلى2.32	الثانية	موافقة متوسطة
03	من2.32إلى2.98	الثالثة	موافقة عالية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مقياس ليكرت

ثالثاً: اختبار صدق أداة الدراسة: ويقصد بصدق استبيان الأسئلة قدرتها على قياس ما ينبغي قياسه من خلال ملائمة عباراتها لكافة أبعاد المتغير المختلفة، بحيث يجب أن يشتمل الاستبيان على معظم عناصر الضرورية لتحليل الظاهرة محل الدراسة من ناحية وضوح فقراتها ومفرداتها بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

الفرع الثالث: التناسق الداخلي لأداة الدراسة:

ويقصد به مدى ترابط عبارات الدراسة مع بعضها البعض، خاصة تلك التي تكون في اجاه واحد وفي نسق واحد ويعكس هذا الترابط معامل بيرسون والذي يعرف على أنه معامل يعمل على قياس طبيعة وقوة العلاقة الخطية بين قيم التغيرين وهو محصور بين(1و1–) وقد تم حسابه في كل متغير من متغيرات المحور الأول الذي يمثل التقارير المالية والمحور الثاني الذي يمثل اتخاذ القرار الكالي حيث منطقيا ليس بالضرورة حساب معاملات الارتباط وهذا على اعتبار أن كل عبارة مستقلة بحد ذاتها وبالتالي فان حساب معامل الارتباط لن تكون له أي دلالة إحصائية.

أولاً: التناسق الداخلي لمحور التقارير المالية

يتم من خلاله حساب معامل الارتباط لكل متغير من المتغيرات المستقلة والخاصة بخصائص التقارير المالية في كل مجال من مجالات المحور الأول كما يلي:

-الاتساق الداخلي لمحور التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة في التقرير: يتم إيجاد المجموع الكلي لدرجات افراد العينة الاستطلاعية على فقرات خصائص التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة في التقرير ثم يتم حساب معامل الارتباط الخاص بكل فقرة والجدول التالي يوضح معامل الارتباط (بيرسون) بين درجة كل فقرة من فقرات البعد كما يلي:

الجدول رقم (03): معاملات الارتباط بين عبارات التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة في التقرير

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3
معامل بيرسون للعبارة 1			
معامل بيرسون للعبارة 2	0.326*		
معامل بيرسون للعبارة 3	-0.017	0.144	

(*) دال عند مستوى: 0.05

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

من خلال الجدول السابق يمكن تتبع معاملات الارتباط بين كل عبارة مع باقي العبارات الأخرى الخاصة بالمجال الأول والذي يمثل التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة في التقرير، حيث تمثل الأعمدة (من العمود الأول إلى العمود الثالث) درجة ارتباط العبارات من (الأولى إلى الثالثة) على التوالي مع باقي العبارات المتعلقة بالمجال الأول بمعنى أن الخانة الناتجة عن تقاطع السطر الثاني مع العمود الأول تمثل درجة الارتباط بين العبارة الأولى والعبارة الثانية وهكذا.... إلخ. ويلاحظ أنه لا يوجد هناك ارتباط بين العبارتين (الأولى إلى الثالثة) لأن المعامل سالب وهذا راجع لكون العبارتين متضادتين في الصياغة.

- **الاتساق الداخلي لمحور التقارير المالية من ناحية الجوهر:** بنفس الطريقة يتم إيجاد المجموع الكلي لدرجات افراد العينة الاستطلاعية على فقرات التقارير المالية من ناحية الجوهر والجدول رقم (04) يوضح معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة كما يلي:

الجدول رقم (04): معاملات الارتباط بين عبارات التقارير المالية من ناحية الجوهر

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3
معامل بيرسون للعبارة 1			
معامل بيرسون للعبارة 2	0.134		
معامل بيرسون للعبارة 3	0.077	0.321*	

(*) دال عند مستوى: 0.05

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن هناك ارتباط بين عبارات التقارير المالية من ناحية الجوهر حيث أن ويلاحظ ان معظم المعاملات دالة عند مستوى(0.05) مما يدل أن العبارات صادقة ومرتبطة ببعضها البعض.

-الاتساق الداخلي لمحور التقارير المالية من ناحية الشكل: يتم إيجاد المجموع الكلي لدرجات افراد العينة الاستطلاعية على فقرات التقارير المالية من ناحية الشكل والجدول رقم (05) يوضح معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة كما يلي:

الجدول رقم (05): معاملات الارتباط بين عبارات التقارير المالية من ناحية الشكل

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3	4
معامل بيرسون للعبارة 1				
معامل بيرسون للعبارة 2	0.248			
معامل بيرسون للعبارة 3	0.227	0.623**		
معامل بيرسون للعبارة 4	0.094	0.120	0.367*	

(**) دال عند مستوى: 0.01 (*) دال عند مستوى: 0.05

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن هناك ارتباط بين عبارات التقارير المالية من ناحية الشكل حيث أن ويلاحظ ان معظم المعاملات دالة عند مستوى(0.01) و(0.05) مما يدل أن العبارات صادقة ومرتبطة ببعضها البعض.

ثانياً: التناسق الداخلي لمحور اتخاذ القرارات المالية

يتم من خلاله حساب معامل الارتباط بيرسون لكل مجال من مجالات المتغير التابع كما يلي:

-**الاتساق الداخلي لمحور اتخاذ القرارات المالية من ناحية مراحل اتخاذ القرار:** يتم حساب معامل الارتباط (بيرسون) لكل فقرة والجدول رقم (06) يوضح معامل الارتباط (بيرسون) بين درجة كل فقرة من فقرات البعد كما يلي:

الجدول رقم (06): معاملات الارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية المراحل

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3	4	5
معامل بيرسون للعبارة 1					
معامل بيرسون للعبارة 2	0.258				
معامل بيرسون للعبارة 3	0.084	-0.206			
معامل بيرسون للعبارة 4	0.344*	0.081	0.370*		
معامل بيرسون للعبارة 5	0.558**	0.030	0.384*	0.370*	

(**) دال عند مستوى: 0.01 (*) دال عند مستوى: 0.05

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن هناك ارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية المراحل حيث أن ويلاحظ ان معظم المعاملات دالة عند مستوى(0.01) و(0.05) مما يدل أن العبارات صادقة ومرتبطة ببعضها البعض.

-**الاتساق الداخلي لمحور اتخاذ القرارات المالية من ناحية ظروف اتخاذ القرار:** يتم حساب معامل الارتباط (بيرسون) لكل فقرة والجدول رقم (07) يوضح معامل الارتباط (بيرسون) بين درجة كل فقرة من فقرات البعد كما يلي:

الجدول رقم (07): معاملات الارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية ظروف اتخاذه

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3
معامل بيرسون للعبارة 1			
معامل بيرسون للعبارة 2	-0.258		
معامل بيرسون للعبارة 3	-0.416^{**}	0.402^{**}	

(**) دال عند مستوى: 0.01

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن هناك ارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية ظروف اتخاذه حيث أن المعاملات دالة عند مستوى(0.01) بالنسبة للعبارة الثانية والثالثة مما يدل أن العبارتين صادقتين ومرتبطتين ببعضهما البعض. ويلاحظ أنه لا يوجد هناك ارتباط بين العبارتين (الأولى إلى الثانية) و(الأولى والثالثة) لأن المعامل سالب وهذا راجع لكون العبارتين متضادتين في الصياغة.

-**الاتساق الداخلي لمحور اتخاذ القرارات المالية من ناحية قرار التمويل:** يتم حساب معامل الارتباط (بيرسون) لكل فقرة والجدول يوضح معامل الارتباط (بيرسون) بين درجة كل فقرة من فقرات البعد كما يلي:

الجدول رقم (08): معاملات الارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية قرار التمويل

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3
معامل بيرسون للعبارة 1			
معامل بيرسون للعبارة 2	0.047		
معامل بيرسون للعبارة 3	-0.512^{**}	0.313^{*}	

(**) دال عند مستوى: 0.01 (*) دال عند مستوى: 0.05

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن هناك ارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية قرار التمويل حيث أن معظم المعاملات دالة عند مستوى(0.01) مما يدل أن العبارات صادقة ومرتبطة ببعضها البعض. ويلاحظ أنه لا يوجد هناك ارتباط بين العبارتين (الأولى والثالثة) لأن المعامل سالب وهذا راجع لكون العبارتين متضادتين في الصياغة.

-**الاتساق الداخلي لمحور اتخاذ القرارات المالية من ناحية قرار الاستثمار:** يتم حساب معامل الارتباط (بيرسون) لكل فقرة موضح قي الجدول معامل الارتباط (بيرسون) بين درجة كل فقرة من فقرات البعد كما يلي:

الجدول رقم (09): معاملات الارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية قرار الاستثمار

رقم العبارة / معامل بيرسون	1	2	3
معامل بيرسون للعبارة 1			
معامل بيرسون للعبارة2	0.284		
معامل بيرسون للعبارة 3	0.113	0.447**	

(**) دال عند مستوى: 0.01

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن هناك ارتباط بين عبارات اتخاذ القرار من ناحية قرار الاستثمار حيث أن معظم المعاملات دالة عند مستوى(0.01) مما يدل أن العبارات صادقة ومرتبطة ببعضها البعض.

– ثبات أداة الدراسة: يعرف الثبات بانه التناسق في نتائج الأداة وهو يشير إلى مدي قدرة المقياس في الحصول على النتائج نفسها فيما لو أعيد استخدام الأداة ذاتها مرة ثانية، وللتأكد ممن ثبات الدراسة فقد تم حساب معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول من الاستبيان والخص بالتقارير المالية ثم حساب المعامل للمحور الثاني الخاص بفقرات اتخاذ القرارات المالية ثم يتم مباشرة حساب هذا المعامل للاستبيان ككل وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات محاور الدراسة

التعيين	معامل ألفا كرونباخ
محور التقارير المالية	0.734
محور اتخاذ القرار	0.701
كافة محاور الاستبيان	0.605

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من النتائج المدونة في الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان مرتفع حيث بلغ (0.734) بالنسبة للتقارير المالية. و(0.701) بالنسبة لاتخاذ القرارات المالية، وهذا ما يدل على صدق الاستبيان. كما تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكافة محاور الدراسة مجتمعة والذي بلغ (0.605) وهو ما يبرهن ثبات وموثوقية أداة الدراسة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة

يتناول هذا المبحث عرض وتحليل نتائج فقرات الاستبيان المتعلقة بالتقارير المالية في اتخاذ القرار المالي بالإضافة إلى اختبار الفرضية الرئيسية وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية وقد قسمنا هذا المبحث إلى مايلي:

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة

يتناول هذا المطلب عرض وتحليل نتائج فقرات الاستبيان المتعلقة بأثر التقارير المالية على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة وقد تم تقسيم العرض والتحليل كما يلي:

الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج خصائص عينة الدراسة

للتعرف على توزيع مفردات الدراسة ووصفها حسب المتغيرات الشخصية تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة.

أولاً: عرض وتحليل نتائج خصائص متغير السن

للتعامل مع سنوات العمر فقد تم تقسيم متغير السن إلى أربع فئات عمرية من 20 سنة إلى 50سن فما فوق والجدول التالي يوضح نتائج الدراسة:

الجدول رقم (11): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير السن

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	4	9.8
من30 إلى 39سنة	21	51.2
من 40 إلى 49 سنة	13	31.7
أكثر من 50سنة	3	7.3
المجموع	41	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن الفئة العمرية الأكثر تكراراً هي الفئة الثانية (من30 إلى 39سنة) بنسبة مئوية بلغت (51.2%)، تليها الفئة الثالثة (من 40 إلى 49 سنة) بنسبة تقدر ب (31.7%)، ثم تليها الفئة الأولى (أقل من 30 سنة) بنسبة مئوية تقدر ب (9.8%)، وأخيراً تأتي الفئة الرابعة (أكثر من 50سنة) بنسبة مئوية قدرها (7.3%)، وما يمكن استنتاجه من ذلك أن أفراد الدراسة ترتكز أعمارهم في الفئتين الثانية والثالثة.

ثانياً: عرض وتحليل نتائج خصائص متغير الجنس

تم تعداد افراد الدراسة وفق متغير الجنس حسب الجدول رقم (12) كما يلي:

الجدول رقم (12): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير الجنس

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	28	68.3
أنثى	13	31.7
المجموع	41	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن الذكور يشكلون ما نسبته (68.3%) من اجمالي العينة المدروسة حيث بلغ عددهم (28) ذكر، بينما يمثل جنس الأنثى في مجموع مؤسسات الدراسة ما نسبته (31.7%) من إجمالي العينة المدروسة.

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج خصائص متغير المؤهل العلمي

للتعامل مع المؤهلات العلمية المختلفة فقد تم تقسيمها إلى أربع خيارات تغطي كل عينات الدراسة والجدول التالي يوضح نتائج الدراسة:

الجدول رقم (13): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريا	2	4.9
جامعي	38	92.7
أي شهادة أخرى	1	2.4
المجموع	41	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

يوضح الجدول أعلاه توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي ويتضح من خلاله أن أغلب الموظفين هم من ذوي المستوى الجامعي حيث بلغ عددهم (38) موظف أي ما نسبته (92.7%) من اجمالي عينة الدراسة يأتي ثانياً الموظفين من ذوي المؤهل بكالوريا والذي قدر عددهم ب (2) بنسبة مئوية بلغت (4.9%)،

تليها الموظفين من ذوي الشهادات الأخرى بعدد(1) بنسبة تقدر ب (2.4%)، وما يمكن استنتاجه من ذلك أن أفراد الدراسة ترتكز مؤهلاتهم العلمية في المؤهل الجامعي.

رابعاً: عرض وتحليل نتائج خصائص متغير المهنة

للتعامل مع متغير المهنة فقد تم تقسيم متغير المهنة إلى ثلاث فئات مهنية تنوعت بين المحاسب المسير المالي والمهن الأخرى والجدول التالي يوضح نتائج الدراسة:

الجدول رقم (14): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المهنة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
مسير مالي	07	17.1
محاسب	29	70.7
مهن أخرى	05	12.2
المجموع	41	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

يلاحظ من الجدول رقم (14) أن الفئة المهنية الأكثر تكراراً هي فئة المحاسبين حيث بلغ عددهم (29) محاسب بنسبة مئوية بلغت (70.7%)، تليها فئة المسيرين الماليين حيث بلغ عددهم (07) مسيرين ماليين بنسبة تقدر ب (17.1%)، وأخيراً تأتي فئة المهن الأخرى بعدد (05) بنسبة مئوية تقدر ب (12.2%)، وما يمكن استنتاجه من ذلك أن أفراد الدراسة ترتكز مهنهم في فئتين: فئة المحاسبين بالدرجة الأولى وفئة المسيرين الماليين.

خامساً: عرض وتحليل نتائج خصائص متغير المؤسسات محل الدراسة حسب الملكية.

للتعامل مع متغير طبيعة ملكية المؤسسة فقد تم تقسيم متغير هذا المتغير إلى ثلاث فئات قسمت بي العام والخاص والمختلط والجدول التالي يوضح نتائج الدراسة:

الجدول رقم (15): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير طبيعة ملكية المؤسسة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
العمومية	21	51.2
الخاصة	20	48.8
المجموع	41	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

يلاحظ من الجدول رقم (15) أن طبيعة الملكية الأكثر تكراراً هي المؤسسات العمومية حيث بلغ عددها (21) بنسبة مئوية بلغت (51.2%)، تليها المؤسسات الخاصة بعدد يقدر ب (20) بنسبة تقدر ب (48.8%)، في حين غابت فئة المؤسسات المختلطة عن الدراسة نظرا لندرتها على مستوى الولاية وما يمكن استنتاجه من ذلك معظم أفراد عينة الدراسة ينقسمون بي المؤسسات العمومية والخاصة الدراسة .

سادساً: عرض وتحليل نتائج خصائص متغير النشاط

للتعامل مع متغير نوع النشاط الذي تماسه المؤسسات محل الدراسة فقد تم تقسيم هذا المتغير إلى ثلاث فئات مؤسسات صناعية، خدمية بالإضافة للمؤسسات التجارية والجدول التالي يوضح نتائج الدراسة:

الجدول رقم (16): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير النشاط

البيان	التكرار	النسبة المئوية
صناعية	18	43.9
خدمية	10	24.4
تجارية	13	31.7
المجموع	41	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

يلاحظ من الجدول رقم (16) أن النشاط الأكثر تكراراً في مجموع المؤسسات محل الدراسة هو النشاط الصناعي حيث بلغ عدد الموظفين التابعين للنشاط الصناعي (18) بنسبة مئوية بلغت (43.9%)، يليها النشاط التجاري بعدد موظفين يبلغ (13) وبنسبة مئوية بلغت (31.7%) وأخيرا النشاط الخدمي والذي بلغ عدد موظفيه (10) بنسبة مئوية بلغت (24.4%)، وما يمكن استنتاجه من ذلك أن أفراد الدراسة يرتكز نشاطهم في النشاط الصناعي يليها النشاط التجاري ثم النشاط الخدمي.

الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج أبعاد التقارير المالية وأبعاد اتخاذ القرار المالي

انطلاقا من أهداف وتساؤلات الدراسة التي تم تحديدها مسبقا، سيتم التعرف على خصائص التقارير المالية التي تتميز بها المؤسسات محل الدراسة، حيث سيتم عرض نتائج الدراسة الميدانية بعد حساب التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لمختلف متغيرات الدراسة.

أولاً: عرض وتحليل الفقرات المتعلقة بالتقارير المالية

سيتم عرض وتحليل مختلف الأبعاد التي ارتبطت بقياس التقارير المالية، والتي تمثل المتغيرات الرئيسية للدراسة وقد شملت: التقارير المالية من ناحية مصادر المعلومات المتوفرة في التقرير، التقارير المالية من ناحية الجوهر بالإضافة للتقارير المالية من ناحية الشكل.

– التقارير المالية من ناحية مصادر المعلومات المتوفرة في التقرير: لقد مثلت التقارير المالية النظام بثلاث فقرات والجدول التالي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمختلف فقرات التقارير المالية من ناحية مصادر المعلومات المتوفرة في التقرير.

الجدول رقم (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة في التقرير

رقم العبارة	العبارات		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			موافقة عالية	موافقة متوسطة	موافقة منخفضة		
01	تثقون في المعلومات التي تقدمها التقارير المالية في مؤسستكم.	تك	29	10	2	2.66	0.575
		%	70.7	24.4	4.9		
02	يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية التي تحتاجونها في التقارير المالية.	تك	12	28	1	2.27	0.501
		%	29.3	68.3	2.4		
03	تعد التقارير المالية في مؤسستكم بناء على القوائم المالية.	تك	17	24	0	2.41	0.499
		%	41.5	58.5	0		
المتوسط الحسابي العام						2.44	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد العينة المؤسسات محل الدراسة تتوفر فيها التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة في التقرير بدرجة متوسطة ودليل ذلك متوسط رؤيتهم الذي بلغ(2.44) حيث تدخل هذه القيمة في الفئة الثالثة والتي تمثل الخلية عالية، وقد تراوح المتوسط الحسابي لكل عبارة من هذا المجال ما بين (2.66 و2.27) مما يدل على أن جميع العبارات تدخل في الفئة الثالثة بدرجة عالية.

– **التقارير المالية من ناحية الجوهر:** لقد مثلت التقارير المالية من ناحية الجوهر المؤسسة بثلاث فقرات والجدول رقم (18) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التقارير المالية من ناحية الجوهر.

الجدول رقم (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لفقرات التقارير المالية من ناحية الجوهر

رقم العبارة	العبارات		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			موافقة عالية	موافقة متوسطة	موافقة منخفضة		
01	تتميز التقارير المالية بالموضوعية (بعيدة عن التحيز والحكم الشخصي).	تك	38	3	0	2.93	0.264
		%	92.7	7.3	0		
02	تتميز التقارير المالية بزيادة احتمال صدق تنبؤاتها.	تك	27	12	2	2.61	0.586
		%	65.9	29.3	4.9		
03	تلبي التقارير المالية احتياجات جميع المستخدمين نظرا لإلمامها بكافة المعلومات.	تك	12	24	5	2.17	0.629
		%	29.3	58.5	12.2		
المتوسط الحسابي العام						**2.57**	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد العينة أن المؤسسات محل الدراسة تتوفر فيها التقارير المالية من ناحية الجوهر بدرجة عالية ودليل ذلك متوسط رؤيتهم الذي بلغ(2.57) حيث تدخل هذه القيمة في الفئة الثالثة والتي تمثل الخلية عالية، وقد تراوح المتوسط الحسابي لكل عبارة من هذا المجال ما بين (2.93و2.17) مما يدل على أن جميع العبارات تدخل في الفئة الثالثة بدرجة عالية.

– التقارير المالية من ناحية الشكل: يتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتقارير المالية من ناحية الشكل حسب الجدول رقم (19) كالتالي:

الجدول رقم (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
لفقرات التقارير المالية من ناحية الشكل

رقم العبارة	العبارات		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			موافقة عالية	موافقة متوسطة	موافقة منخفضة		
01	تحتوي التقارير المالية في مؤسستكم على أدوات تسمح بتقييم القدرة المالية لها.	تك	28	13	0	2.68	0.471
		%	68.3	31.7	0		
02	تقوم التقارير المالية في مؤسستكم على حامل ورقي (وثائق).	تك	34	7	0	2.83	0.381
		%	82.9	17.1	0		
03	تقوم التقارير المالية في مؤسستكم على حامل الكتروني.	تك	36	5	0	2.88	0.331
		%	87.8	12.2	0		
04	تعد التقارير المالية في مؤسستكم بنفس الشكل.	تك	35	5	1	2.83	0.442
		%	85.4	12.2	2.4		
المتوسط الحسابي العام						**2.80**	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

عبرت نتائج الجدول الموضح أعلاه أن المؤسسات محل الدراسة تتوفر فيها التقارير المالية من ناحية الشكل بدرجة عالية ودليل ذلك متوسط رؤيتهم الذي بلغ(2.80) حيث تدخل هذه القيمة في الفئة الثالثة والتي تمثل الخلية عالية، وقد تراوح المتوسط الحسابي لكل عبارة من هذا المجال ما بين (2.88و2.68) مما يدل على أن جميع العبارات تدخل في الفئة الثالثة بدرجة عالية.

ثانياً: عرض وتحليل الفقرات المتعلقة باتخاذ القرار

سيتم عرض وتحليل مختلف الأبعاد التي ارتبطت بقياس اتخاذ القرار المالي، والتي تمثل المتغيرات التابعة للدراسة وقد شملت اتخاذ القرار المالي من ناحية المراحل ومن ناحية قرار التمويل وتبعا لقرار الاستثمار.

– اتخاذ القرار المالي من ناحية المراحل: لقد مثلت عملية اتخاذ القرار المالي من ناحية مراحل اتخاذه بخمس فقرات والجدول رقم(20) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفقرات كالاتي:

الجدول رقم (20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لفقرات اتخاذ القرار المالي من ناحية المراحل

رقم العبارة	العبارات		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			موافقة عالية	موافقة متوسطة	موافقة منخفضة		
01	يتم التعرف على المشاكل المالية في مؤسستكم في الوقت المناسب.	تك	19	17	5	2.34	0.693
		%	46.3	41.5	12.2		
02	تسمح المعلومات المالية المتوفرة في مؤسستكم بدراسة المشاكل المالية المطروحة.	تك	5	25	0	2.39	0.494
		%	39	61	0		
03	تقوم مؤسستكم بوضع عدة حلول للمشاكل المالية المطروحة.	تك	25	13	3	2.54	0.636
		%	61	31.7	7.3		
04	تساهم الحلول المختارة في مواجهة المشاكل المطروحة في المؤسسة.	تك	27	13	1	2.63	0.536
		%	65.9	31.7	2.4		
05	تقوم مؤسستكم بمتابعة تنفيذ القرارات المالية.	تك	31	9	1	2.73	0.501
			75.6	22	2.4		
المتوسط الحسابي العام						**2.52**	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

عبرت نتائج الجدول الموضح أعلاه أن اتخاذ القرار المالي من ناحية المراحل في المؤسسات محل الدراسة يتوفر بدرجة عالية ودليل ذلك متوسط رؤيتهم الذي بلغ(2.52) حيث تدخل هذه القيمة في الفئة الثالثة والتي تمثل الخلية عالية، وقد تراوح المتوسط الحسابي لكل عبارة من هذا المجال ما بين (2.73و2.34) مما يدل على أن جميع العبارات تدخل في الفئة الثالثة بدرجة عالية.

– اتخاذ القرار المالي من ناحية ظروف اتخاذه: لقد مثلت عملية اتخاذ القرار المالي من ناحية ظروف اتخاذه بثلاث فقرات والجدول رقم(20) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفقرات كالاتي:

الجدول رقم (21): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لفقرات اتخاذ القرار المالي من ناحية ظروف اتخاذه

رقم العبارة	العبارات		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			موافقة عالية	موافقة متوسطة	موافقة منخفضة		
01	يتم اتخاذ القرارات المالية في مؤسستكم بناء على معلومات أكيدة مما يجعل نتائج هذه القرارات معروفة مسبقاً.	تك	21	19	1	2.49	0.553
		%	51.2	46.3	2.4		
02	يتم اتخاذ القرارات المالية في مؤسستكم بناء على معلومات غير أكيدة مما يجعل نتائج هذه القرارات غير معروفة مسبقا.	تك	17	22	2	2.37	0.581
		%	40.5	53.7	4.9		
03	تتخذ مؤسستكم قرارات مالية نتائجها تشكل مخاطرة على المؤسسة.	تك	6	16	19	1.68	0.722
		%	14.6	39	46.3		
المتوسط الحسابي العام						**2.18**	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

عبرت نتائج الجدول الموضح أعلاه أن اتخاذ القرار المالي من ناحية ظروف اتخاذه في المؤسسات محل الدراسة يتوفر بدرجة عالية ودليل ذلك متوسط رؤيتهم الذي بلغ(2.18) حيث تدخل هذه القيمة في الفئة الثالثة والتي تمثل الخلية عالية، وقد تراوح المتوسط الحسابي لكل عبارة من هذا المجال ما بين (2.49و1.68) مما يدل على أن جميع العبارات تدخل في الفئة الثالثة بدرجة عالية.

– اتخاذ القرار المالي من ناحية قرار التمويل: لقد مثلت عملية اتخاذ القرار المالي من ناحية قرار التمويل تخاذه بثلاث فقرات والجدول رقم(21) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفقرات كالاتي:

الجدول رقم (22): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لفقرات اتخاذ القرار المالي من ناحية قرار التمويل

رقم العبارة	العبارات		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			موافقة عالية	موافقة متوسطة	موافقة منخفضة		
01	تعتمد مؤسستكم دائما على مصادر تمويل داخلية فقط.	تك	21	19	1	2.49	0.553
		%	51.2	46.3	2.4		
02	تعتمد مؤسستكم فقط على مصادر تمويل خارجية في حالة عدم وجود مصادر داخلية.	تك	19	18	4	2.37	0.668
		%	46.3	43.9	9.8		
03	تلجأ مؤسستكم إلى مصادر تمويل مختلطة لتغطية احتياجاتها التمويلية.	تك	7	19	15	1.80	0.715
		%	17.1	46.3	36.6		
المتوسط الحسابي العام						**2.22**	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

عبرت نتائج الجدول الموضح أعلاه أن اتخاذ القرار المالي قرار التمويل في المؤسسات محل الدراسة يتوفر بدرجة عالية ودليل ذلك متوسط رؤيتهم الذي بلغ(2.22) حيث تدخل هذه القيمة في الفئة الثالثة والتي تمثل الخلية عالية، وقد تراوح المتوسط الحسابي لكل عبارة من هذا المجال ما بين (2.49و1.80) مما يدل على أن جميع العبارات تدخل في الفئة الثالثة بدرجة عالية.

– اتخاذ القرار المالي من ناحية قرار الاستثمار: لقد مثلت عملية اتخاذ القرار المالي من ناحية مراحل اتخاذه بثلاث فقرات والجدول رقم(22) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفقرات كالاتي:

الجدول رقم (23): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لفقرات اتخاذ القرار المالي من ناحية قرار الاستثمار

رقم العبارة	العبارات		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			موافقة عالية	موافقة متوسطة	موافقة منخفضة		
01	تستثمر مؤسستكم في الموجودات المتداولة دائما.	تك	17	22	2	2.37	0.581
		%	41.5	53.7	4.9		
02	تستثمر مؤسستكم في الموجودات الثابتة دائما.	تك	19	19	3	2.39	0.628
		%	46.3	46.3	7.3		
03	تتخذ مؤسستكم قرارات ترتبط بنمو المؤسسة.	تك	30	6	5	2.61	0.703
		%	73.2	14.6	12.2		
المتوسط الحسابي العام						2.45	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

عبرت نتائج الجدول الموضح أعلاه أن اتخاذ القرار المالي من ناحية قرار الاستثمار في المؤسسات محل الدراسة يتوفر بدرجة عالية ودليل ذلك متوسط رؤيتهم الذي بلغ(2.45) حيث تدخل هذه القيمة في الفئة الثالثة والتي تمثل الخلية عالية، وقد تراوح المتوسط الحسابي لكل عبارة من هذا المجال ما بين (2.61و2.37) مما يدل على أن جميع العبارات تدخل في الفئة الثالثة بدرجة عالية.

الفرع الثالث: عرض وتفسير النتائج الخاصة بأبعاد التقارير المالية واتخاذ القرار المالية

في مجموع المؤسسات محل الدراسة.

يتمحور هذا المطلب حول التعرف على خصائص ومميزات التقارير المالية التي تتميز بها مختلف المؤسسات محل الدراسة وأبعاد اتخاذ القرارات المالية فيها، حيث سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

أولاً: عرض وتفسير النتائج الخاصة بأبعاد التقارير المالية

يتم عرض وتحليل مختلف النتائج التي ترتبط بقساس التقارير المالية في مجموع المؤسسات محل الدراسة العمومية والخاصة وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتي يلخصها الجدول رقم (23) كما يلي:

الجدول رقم (24): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالتقارير المالية حسب طبيعة ملكية المؤسسة

المؤسسة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمومية	من ناحية مصدر المعلومة المتوفرة في التقرير	2.44	0.426
	من ناحية الجوهر	2.49	0.454
	من ناحية الشكل	2.69	0.363
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	**2.54**	**0.414**
الخاصة	من ناحية مصدر المعلومة المتوفرة في التقرير	2.45	0.248
	من ناحية الجوهر	2.65	0.170
	من ناحية الشكل	2.90	0.156
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	**2.66**	**0.191**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

من خلال النتائج المدونة من الجدول رقم (24) نجد أن التقارير المالية في المؤسسات العمومية محل الدراسة تتوفر فيها التقارير المالية بدرجة عالية ودليل ذلك المتوسط الحسابي لها والذي بلغ (2.54) حيث تدخل هذه القيمة في الفئة الثالثة والتي تمثل الخلية عالية، وقد تراوح المتوسط الحسابي لكل عبارة من هذا المجال ما بين (2.69و2.44) حيث نجد أن قيمة المتوسطات تكاد تكون متقاربة حيث نجد في المرتبة الأولى (X_3)(X_2) ثم تليها (X_1) التي تقع ضمن الفئة الثالثة ضمن الخلية عالية. ويدل ذلك على اعتماد متخذي القرار على مستوى المؤسسات العمومية بشكل كبير على التقارير المالية من ناحية الشكل والجوهر ومصدر المعلومة المتوفرة في التقارير.

أما في المؤسسات الخاصة نجد أن المتوسط الحسابي المجمل للمتغيرات بلغ (2.66) حيث تدخل هذه القيمة كذلك في الفئة الثالثة والتي تمثل الخلية عالية، ومعظم المتوسطات الحسابية تقع في الفئة الثالثة عالية بقيم تتراوح ما بين (2.90و2.45) حيث نجد أن قيمة المتوسطات تكاد تكون متقاربة حيث نجد في المرتبة الأولى (X_3) و(X_2) ثم تليها (X_1) التي تقع ضمن الفئة الثالثة ضمن الخلية عالية. ويدل ذلك على اعتماد متخذي القرار على مستوى المؤسسات الخاصة بشكل كبير على التقارير المالية من ناحية الشكل والجوهر ومصدر المعلومة المتوفرة فيه.

ثانياً: عرض وتفسير النتائج الخاصة بأبعاد اتخاذ القرار المالي

يتم عرض وتحليل مختلف النتائج التي ترتبط باتخاذ القرار المالي في مجموع المؤسسات محل الدراسة العمومية والخاصة وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتي يلخصها الجدول رقم (25) كما يلي:

الجدول رقم (25): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة باتخاذ القرار المالي حسب طبيعة ملكية المؤسسة

المؤسسة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمومية	من ناحية مراحل اتخاذ القرار المالي	2.40	0.449
	من ناحية ظروف اتخاذه	2.03	0.331
	من ناحية قرار التمويل	2.07	0.393
	من ناحية قرار الاستثمار	2.26	0.543
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	**2.19**	**0.429**
الخاصة	من ناحية مراحل اتخاذ القرار المالي	2.62	0.157
	من ناحية ظروف اتخاذه	2.33	0.264
	من ناحية قرار التمويل	2.36	0.262
	من ناحية قرار الاستثمار	2.65	0.253
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	**2.49**	**0.234**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجspss

من خلال النتائج المدونة من الجدول رقم (25) نجد أن اتخاذ القرار المالي في المؤسسات العمومية محل الدراسة يتميز بدرجة عالية ودليل ذلك المتوسط الحسابي لها والذي بلغ (2.19) حيث تدخل هذه القيمة في الفئة الثالثة والتي تمثل الخلية عالية، وقد تراوح المتوسط الحسابي لكل عبارة من هذا المجال ما بين (2.40و2.03) إذ نجد أن قيمة المتوسطات تكاد تكون متقاربة في اتخاذ القرار المالي من ناحية المراحل وظروف اتخاذها بالإضافة لقرار التمويل والاستثمار.

أن في المؤسسات الخاصة نجد أن المتوسط الحسابي المجمل للمتغيرات بلغ (2.49) حيث تدخل هذه القيمة كذلك في الفئة الثالثة والتي تمثل الخلية عالية، ومعظم المتوسطات الحسابية تقع في الفئة الثالثة عالية بقيم تتراوح ما بين (2.65 و2.33) حيث نجد أن قيمة المتوسطات تكاد تكون متقاربة في اتخاذ القرار المالي من ناحية المراحل وظروف اتخاذها بالإضافة لقرار التمويل والاستثمار.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

من أجل الإجابة على فرضيات البحث، واستخراج مختلف العلاقات، واستخلاص النتائج ثم اختبار مختلف الفرضيات التي تم طرحها في البحث. وتمت الإجابة عنها بالتسلسل حسب الخطوات التالية:

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

من خلال الدراسة الميدانية تم وضع عدة فرضيات لإثبات موضوع الدراسة ومعرفة ما إذا كانت هناك علاقة ما بين التقارير المالية واتخاذ القرار المالي، ولاختبار هذه الفرضية وغيرها قامت الطالبتين باستخدام اختبار ستيودنت وفيشر لاختبار الدلالة الإحصائية للمتغير المستقل (التقارير المالية) تبعا للمتغير التابع وهو اتخاذ القرارات المالية.

أولاً: صياغة النموذج العام

وتهدف هذه المرحلة إلى صياغة نموذج عام يعبر عن العلاقة التي تجمع بين متغيرات الدراسة اعتمادا على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، غبر أن هذه العملية تقتضي اجراء بعض الاختبارات والتحقق من فرضيات النموذج لضمان مصداقية ومعيارية هذا الأخير، وسنقوم بذلك عبر عدة خطوات أساسية للتأكد من فرضيات النموذج كالاختبارات المعيارية المنطقية والاحصائية وكل ذلك عند مستوى معنوية 5%.

– تحديد متغيرات الدراسة: فيما يتعلق بتحديد متغيرات الدراسة فقد خلصنا من دراستنا النظرية إلى تحديد المتغيرات المستقلة التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) وهي ثلاثة مجالات للتقارير المالية تتمثل في المجال: من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة في التقرير ومن ناحية الجوهر والشكل وبعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

– المتغير التابع: ويتمثل في اتخاذ القرار المالي ويرمز له بالرمز(Y).

– المتغيرات المستقلة: وتتمثل في:

* التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة في التقرير ونرمز لها بالرمز (X_1).
* التقارير المالية من ناحية الجوهر ونرمز لها بالرمز(X_2).
* التقارير المالية من ناحية الشكل ونرمز لها بالرمز (X_3).

بعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة ومجموعة المتغيرات المستقلة يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية: $Y = f(X_1 + X_2 + X_3)$

– تحديد الشكل الرياضي للنموذج: بعد تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يتعين في هذه المرحلة تحديد الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، حيث تعطي الصيغة الرياضية لهذا النموذج على النحو التالي:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + Ei$$

حيث أن: Y يمثل المتغير التابع، وXi هي المتغيرات المستقلة.

B_0- هي قيمةالنتغير التابع إذا كانت قيمة كل المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

B_i- هي معاملات بالانحدار الخطي التي تقدم مقياس لا تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع مع ثبات العوامل الأخرى.

Ei- هو عنصر الخطأ الذي يعبر عن تأثير المتغيرات الأخرى غير الموجودة في النموذج.

– تقدير معلمات النموذج الخطي: بعد الانتهاء من صياغة الشكل الرياضي للنموذج، تأتي مرحلة تقدير معلمات النموذج وسيتم الاعتماد في عملية التقدير على بيانات الاستبيان التي تم تفريغها سابقا في برنامج SPSSالخاصة بمتغيرات النموذج كما سنعتمد في دراستنا على مستوى معنوية 5% في مختلف الاختبارات، والتي يوضحها الجدول رقم (26).

الجدول رقم (26): نتائج تقدير معلمات النموذج الخطي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,116	,388		2,875	,007
	x1	-,111	,138	-,138	-,803	,427
	x2	,297	,144	,375	2,061	,046
	x3	,273	,168	,291	1,626	,112

a. Variable dépendante : Y

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج

من خلال الجدول أعلاه يمكن تشكيل النموذج الخطي على النحو التالي:

$$Y = 1.116 - 0.111X_1 + 0.297X_2 + 0.273X_3$$

ويمكن تفسير هذا النموذج أنه في حالة عدم وجود التقارير المالية يكون اتخاذ القرار المالي ب 1.116 وحدة وفي حالة وجود التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة فيها فإنها تؤثر على اتخاذ القرار تأثيرا عكسيا بنسبة 11.1%.

وفي حالة وجود التقارير المالية من ناحية الجوهر فانه يزيد ب 29.7%، أما في حالة وجود التقارير المالية من ناحية الشكل فان اتخاذ القرار المالي يزيد ب 27.3%.

ثانياً: تقييم معلمات النموذج المتحصل عليها: بعد الانتهاء من تقدير معلمات النموذج والحصول على قيم رقمية من خلال استخدام بيانات متعلقة بكل متغيرات النموذج تأتي مرحلة تقييم القيم المقدرة لمعلمات النموذج بالاستناد إلى الاختبارات التالية:

***المعيارية المنطقية:** وهي تخص الإشارة التي يجب أن يظهر معها المتغير المستقل، ولكون القرار الذي يعتمد بشأن صحة الإشارة وخطئها أساسه معرفة منطقية اتجاه سلوك المتغير المستقل من حيث علاقته بالمتغير التابع لذا سميت بالمعايير المنطقية.

* **المعيارية الإحصائية:** وتشمل t. Test لاختيار العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع Constantو r لاختبار درجة العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع dépendent variableومنها R^2 و f-ratio لاختبار معنوية المعلمة النهائية.

* **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:** لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نعتمد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة معادلة الانحدار منها:

* **معامل التحديد R_2:** تشير النتائج أن المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج تفسر بأن التقارير المالية تؤثر بالتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (اتخاذ القرار المالي)، وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط مرتفع نسبيا ما بين المتغير التابع والمستقل.

* **اختبار فيشر F:** يتم حساب هذا الاختبار للتأكد من مدى صحة الشكل الرياضي للمعادلة حيث كلما كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية وبدرجة حرية معينة فانه يتم قبول فرضية أن كل المعلمات تختلف عن الصفر بمعني رفض فرضية العدم، وذلك حسب نتائج الجدول رقم (27) كما يلي:

الجدول رقم (27): نتائج اختبار فيشر

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl 1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,525[a]	,275	,217	,24658	,275	4,685	3	37	,007

a. Valeurs prédites : (constantes), x3, x1, x2

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج

وحسب نتائج الجدول رقم (27) القيمة المحسوبة للمعادلة تساوي قيمة 4.685، وحسب الجدول الاحصائي للتوزيع F وعند درجة حرية البسط K=3ودرجة حرية المقام (n-K-1) نجد أن القيمة الجدولية تساوي قيمة(2.839) بمعنى Fالمحسوبة أكبر من Fالجدولية.

وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية الرئيسية الأولى وهي أنه تؤثر التقارير المالية ب 27.5% على التغيرات التي تطرأ في اتخاذ القرار المالي بمجموع المؤسسات محل الدراسة، أما النسبة المتبقية والمقدرة ب72.5%فهي ترجع إلى عوامل أخرى لا تتعلق بموضوع دراستنا.

– **اختبار معنوية المعالم:** نستخدم إحصائية ستيودنت لتقييم معنوية معلمات النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باختبار الفرضية الخاصة بالمعاملات المقدرة على النحو التالي:

H_0 :B0=B1=B2=B3=0 والتي توافق فرضية العدم.

H_0 :B0≠B1≠B2≠B3≠0 توافق الفرضية البديلة.

ويمكن توضيح نتائج اختبار ستيودنت من خلال الجدول الموالي رقم (28) الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة t_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية t_{cal} القيمة الجدولية نستخرجها من جدول ستيودنت عند مستوى معنوية 5 % وبدرجة حرية (n-K) وتساوي 38=3-41 أي: $\mathbf{t_{n-k}=t_{41-3}=1.684}$.

الجدول رقم (28): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر

المعلمات	القيم المحسوبة t_{cal}	مستوى المعنوية
ثابت النموذج (B0)	2.875	0.07
متغير التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومة المتوفرة في التقرير(B1)	-0.803	0.427
متغير التقارير المالية من ناحية الجوهر (B2)	2.061	0.46
متغير التقارير المالية من ناحية الجوهر (B3)	1.626	0.112

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات الفرعية

بما أنه تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى وهي أنه تؤثر التقارير المالية على التغيرات التي تطرأ في اتخاذ القرار المالي بمجموع المؤسسات محل الدراسة، وعليه يتم اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها.

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة فيها واتخاذ القرار المالي عند مستوى معنوية 5%.

من خلال ما ورد في الجدول أعلاه يتضح أن المعلمة(B1) المرافقة للتقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة فيها هي معلمة تختلف قيمتها عن الصفر حيث t_{cal} المحسوبة الخاصة بها تقدر ب(0.803-) وعليه يرفض هذا الفرض تماما لانعدام المعنوية المنطقية.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التقارير المالية من ناحية الجوهر واتخاذ القرار المالي عند مستوى معنوية 5%.

من خلال ما ورد في الجدول أعلاه يتضح أن المعلمة(B2) والتي ترافق التقارير المالية من ناحية الجوهر هي معلمة تختلف قيمتها عن الصفر وقيمة t_{cal} المحسوبة الخاصة بها تقدر ب (2.061) هي أكبر من القيمة الجدولية وكذلك عند مستوى معنوية 5% ومنه نستنتج أن التقارير المالية من ناحية الجوهر(X_2) هي متغير لديه معنوية

إحصائية بمستوى ثقة 95% في التأثير على اتخاذ القرارات المالية(Y). وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية الفرعية الأولى وهي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة فيها واتخاذ القرار المالي عند مستوى معنوية 5%.

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التقارير المالية من ناحية الجوهر واتخاذ القرار المالي عند مستوى معنوية 5%.

من خلال ما ورد في الجدول أعلاه يتضح أن المعلمة(B3) والتي ترافق التقارير المالية من ناحية الشكل هي معلمة تختلف قيمتها عن الصفر وقيمة$\mathbf{t}_{cal}$ المحسوبة الخاصة بها تقدر ب(1.626) هي أصغر من القيمة الجدولية وكذلك عند مستوى معنوية 5% ومنه نستنتج أن التقارير المالية من ناحية الشكل (X_3) هي متغير ليس لديه معنوية إحصائية. وعلى هذا الأساس يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية الفرعية الأولى وهي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التقارير المالية من ناحية الشكل واتخاذ القرار المالي عند مستوى معنوية 5%.

حاولت الدراسة الميدانية الحالية والمتعلقة بموضوع تأثير التقارير المالية في اتخاذ القرار المالية في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة بتسليط الضوء على أهم الخصائص المرتبطة بالتقارير المالية والتي لها تأثير في اتخاذ القرار المالي حيث بعد التعريف بالمؤسسات محل الدراسة الميدانية وبالتحديد (مؤسسة اتصالات الجزائر، مؤسسة سونلغاز مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، المؤسسة الوطنية للرخام، مؤسسة ملبنة الحليب صافية، شركة التأمين CAAR تعاونية الحبوب والبقول الجافة) .قمنا بالتقرب من مختلف المصالح التي تخدم دراستنا لمحاولة الاطلاع على مدى اعتمادها على التقارير المالية كل حسب طبيعة ملكية هذه المؤسسات.

وقد لاحظنا من خلال هذه الدراسة أن هناك تقارير مالية معتمدة في هذه المؤسسات وتتفاوت درجة الاعتماد حسب طبيعة الخصائص التي تتميز بها، كما أنها تؤثر تأثيرا إيجابيا في عملية اتخاذ القرار، كذلك اثبتت هذه الدراسة وجود اختلاف في التقارير المالية وذلك حسب اختلاف خصائصها وأهمية كل معيار بالنسبة لمتخذ القرار.

إن تميز التقارير المالية بأوضح صورها تعكس الزيادة في ثقة وقناعة متخذي القرار والتغير في سلوكاتهم من خلال ابداء رأيهم واتخاذ القرارات التي ترفع وتعزز مستوى الثقة لديهم كما نها كلما كانت ذات مصداقية عالية وموضوعية كلما كانت مساهمتها مرتفعة في الحد من حالة عدم التأكد وبالتالي تحسين الأداء وتحقيق أهداف المؤسسة.

خلاصة الفصل

حاولت الدراسة الميدانية الحالية والمتعلقة بموضوع تأثير التقارير المالية على اتخاذ القر ار المالي في المؤسسة إلقاء الضوء على أهم الخصائص المرتبطة بالتقارير والتي لها تأثير في اتخاذ القرار المالي. حيث بعد التعرف على مجموع المؤسسات محل الدراسة الميدانية وبالتحديد (مؤسسة اتصالات الجزائر، مؤسسة سونلغاز، مؤسسة مطاحن عمر بن عمر، المؤسسة الوطنية للرخام، مؤسسة ملبنة الحليب صافية، شركة التأمينCAAR، تعاونية الحبوب والبقول الجافة) قمنا بالتقرب من مصلحة قسم المالية لهذه المؤسسات لمحاولة الاطلاع على مدى اعتمادها على التقارير المالية في اتخاذ قراراتها.

ولقد لاحظنا من خلال هذه الدراسة ان هناك تأثير للتقارير المالية حسب طبيعة المعايير المكونة لها على اتخاذ القرار المالي في مجموع المؤسسات محل الدراسة، وكذلك أثبتت الدراسة وجود اختلاف لتأثير التقارير المالية حسب اختلاف وأهمية كل معيار بالنسبة لمتخذ القرار، وبالتالي فان تميز التقارير المالية بالدقة والموضوعية تعكس الزيادة في ثقة وقناعة متخذي القرار والتغيير في سلوكاتهم من خلال ابداء رأيهم واتخاذ القرارات التي ترفع وتعزز مستوى الثقة لديهم.

الخاتمة العامة

تعتبر التقارير المالية ضرورية لكل المؤسسات باختلاف أنواعها فهي تعد أحد المصادر الهامة والأساسية التي تزود كافة مستخدميها بالمعلومات التي يحتاجونها ،ولذلك تلعب هذه التقارير دور اساسي وجوهري في قرارات المستخدمين بكافة فئاتهم ، ومن فترة طويلة جداً نرى ان الاهتمام المحاسبي البحثي والاكاديمي قد انصب على الدور الذي تلعبه المعلومات المالية المنشورة للشركات ودورها في التأثير على نوعية وجودة القرارات التي يتخذها المسيرين إن عملية اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية حصيلة جهد جماعي، فهي نشاط يقوم من خلاله متخذي القرار باختيار بديل من بين عدة بدائل من أجل إيجاد الحل المناسب للمشاكل المتزايدة التي تواجهها المؤسسة بسبب عدم التأكد المرتبطة ببيئة القرار، ولهذا من المهم أن يتمتع متخذي القرار المالي بالكفاءات اللازمة التي تمكنهم من الحصول على المعلومات في الوقت الحقيقي واستخدام توليفة من الطرق من أجل تقليص هامش عدم التأكد، الأمر الذي يتيح لهم تحقيق الأهداف المسطرة .

نتائج الدراسة:

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والميدانية والتي يمكن تقسيمها حسب الترتيب التالي:

أولا: النتائج النظرية

من خلال الدراسة النظرية تم التوصل إلى بعض النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- تعد التقارير المالية أحد المصادر الأساسية التي تزود كافة مستخدميها بالمعلومات التي يحتاجونها.
- إن الاعتماد على التقارير المالية يتوقف على مدى صدق المعلومات المتوفرة فيها وجوهرها والشكل المعد بها.
- تكمن أهمية التقارير في مدى كفاية المعلومات المتوفرة فيها وكيفية الإفصاح عنها.
- تعد التقارير المالية بناءا على أهم عنصر وهو القوائم المالية.
- زيادة حاجة المستخدمين للتقارير المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة.
- ضرورة إعداد التقارير المالية وفقا لمعايير الإفصاح الدولية.
- تعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار المالي هذا الأخير الذي يتأثر بعدة عوامل.

ثانيا: النتائج الميدانية

من خلال عملية التحليل الإحصائي لهذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- معظم فئة الدراسة ذكور حيث تمثل نسبة % 68.3.

- تتراوح أعمار فئة الدراسة من 30 الى 39 سنة اي بنسبة51.2%.

- تتميز فئة الدراسة بمستوى جامعي مرتفع حيث تمثل ما نسبته 92.7%.

- أما المهنة الأكثر تداولا في الدراسة هي فئة المحاسبين بنسبة70.7%.

- تتموقع معظم فئة الدراسة في المؤسسات العمومية بنسبة 51.2%.

- تؤثر التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي في المؤسسات بصفة عامة حيث بلغت نسبة التأثير 27.5% وهي نسبة منخفضة نسبيا وهذا ما أثبتته نتائج اختبار فيشر والذي كشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ما بين مجمل المتغيرات الخاصة بالتقارير المالية واتخاذ القرار المالي في المؤسسة، أما النسبة المتبقية والتي تقدر ب 72.5% فترجع إلى عوامل أخرى لا تتعلق بموضوع دراستنا.

- لا تؤثر التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة فيها في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة بناء على أن قيمة t_{cal} المحسوبة والتي تقدر ب 0.803- وهي أكبر من القيمة الجدولية المقابلة للقيمة 1.684، مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- تؤثر التقارير المالية من ناحية الجوهر في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة بناءا على أن قيمة t_{cal} المحسوبة والتي تقدر ب 2.061 وهي اكبر من القيمة الجدولية المقابلة للقيمة 1.684 ،مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- لا تؤثر التقارير المالية من ناحية الشكل في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة بناءا على ان قيمة t_{cal} المحسوبة والتي تقدر ب 1.626 وهي أقل من القيمة الجدولية المقابلة للقيمة 1.684،مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

وعلى ضوء ما سبق فإن التقارير المالية تؤثر في اتخاذ القرار المالي تاثيرا جزئيا من خلال الجوهر وهذا ما تفسره نسبة اختبار فيشر وعليه فان التقارير المالية لا تزال إلى حد الساعة شكلية فقط ولا يعتمد عليها في اتخاذ القرار المالي وهذا راجع إلى المركزية في اتخاذ القرار المالي.

من خلال هذه النتائج المتوصل إليها نستنج أن متخذي القرار المالي يعتمدون على التقارير المالية فقط من خلال جوهرها وذلك من أجل اتخاذ قرارات مالية أكثر مصداقية.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

اعتمادا على نتائج الدراسة وعلى ضوء ما تم التوصل إليه يمكن تقديم جملة من التوصيات لجهات اتخاذ القرار المالي:

– ضرورة الاعتماد على ما توفره التقارير المالية من معلومات كافية من أجل اتخاذ قرارات سليمة بعد اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة.

– السعي لتعزيز التقارير المالية وذلك من خلال التركيز على كل من مجال مصدر المعلومات المتوفرة في التقرير والمجال الشكلي لما تحويه هذه الخاصيتين من فوائد ومزايا بالنسبة لمتخذي القرار.

– تخصيص موقع على شبكة المعلومات (Internet)؛ ليتم من خلاله نشر التقارير المالية للمؤسسات لتسهيل عملية وصول المعلومات إلى مستخدمي هذه التقارير.

– تبني المؤسسات لسياسات تقود متخذي القرار المالي لاستخراج قدراتهم وزيادة معارفهم حتى تسهل عليهم القيام بمختلف أدوارهم.

– استطلاع آراء مستخدمي التقارير المالية حول مزايا وعيوب التقارير المالية، ومدى حاجتهم إلى هذه التقارير.

–توصلت الدراسة إلى أن عملية اتخاذ القرار في المؤسسات محل الدراسة تتسم بالمركزية لذا نوصي المشرفين على هذه المؤسسات إلى التقليل من حدة المركزية عند اتخاذ القرارات المالية، والعمل على تطبيق اللامركزية المعقولة التي عملت بها الدول المتقدمة حيث حققت اللامركزية نتائج جيدة في الوصول إلى الأهداف والغايات المرجوة من تلك القرارات.

– أن تعمل المؤسسة باستمرار على تدريب وتكوين المشرفين من أجل تطوير نوعية وكمية المعلومات المتوفرة في التقارير المالية لديهم من أجل اتخاذ قرارات صائبة لتحقيق أهداف المؤسسة.

في نهاية هذه الدراسة نكون قد عرضنا الموضوع بالشكل والمضمون الذي يساهم ولو بشكل بسيط في إظهار تأثير التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي بصفة عامة وفي مجموع المؤسسات محل الدراسة بصفة خاصة.

رابعا: الأفاق المستقبلية

بعد دراسة موضوع أثر التقارير المالية على اتخاذ القرار المالي في المؤسسة فانه هناك العديد من التساؤلات العالقة والتي تعتبر انطلاقة لدراسات وأبحاث أخرى مستقبلية تتم من خلال:

- إجراء دراسات مماثلة للموضوع حول تأثير التقارير المالية على اتخاذ الفرار المالي في المؤسسة (البيئة الداخلية والخارجية).

- إجراء دراسات مماثلة للموضوع بطرق وأساليب تحليلية مختلفة عن الأسلوب الاحصائي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

01-إبراهيم جلال العبد، **إدارة الأعمال: مدخل اتخاذ القرارات وبناء القرارات وبناء المهارات**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2003

02-إبراهيم عبد العزيز شيحا، **أصول الإدارة العامة**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر،1993.

03-أبو الفتوح على فضالة، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،1994.

04-أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2003

05-بشير العلاق، **أساليب وطرق إعداد التقارير والخطب**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

06-حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

07-حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

08-خليل محمد حسن الشماع، **مبادئ الإدارة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2004.

09-شهرزاد محمد شهاب موسى، **القدرة على اتخاذ القرار**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010

10-طارق طه، **مقدمة في نظم المعلومات الإداري والحسابات الآلية**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

11-طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

12-عبد الحسين مؤيد الفضل، **نظريات اتخاذ القرارات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2016

13-عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، الجزائر،2009

14-عبد الرزاق علاء السالمي، **نظم إدارة المعلومات**، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2003.

15-عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1997.

16-عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.

17-عبد القادر الشيخلي، **فن كتابة التقارير الإدارية والمالية والفنية**، ط3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2011

18-على محمد عبد الوهاب، سعيد ياسين عامر، **الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة**، مركز سيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري، ط2، القاهرة،1998.

عمر الطراونة، **كتابة التقارير والمراسلات التجارية**' ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2013-19

20-جبرين على هادي، **أساسيات البحث ومشاريع التخرج وكتابة التقارير في الإدارة**، مرجع سابق.

21-كاسر نصر منصور، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

22-محمد حسن الشماع، **مبادئ الإدارة**، دار المسيرة، الأردن،1999.

23-منى عطية، خزام خليل، **الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، سوريا، 2009

24-نواف كنعان، **القيادة الإدارية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

25-نور الدين خبابة، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 1997.

26-هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،2000

ثانياً: الكتب باللغة الفرنسية

1-Catherine Leanad et Sylvie Verbrugghe، **organisation et gestion d'entreprise** ,2eme édition d'undo، paris, 1995.

2-Sandra Charrière et Isabelle Huault، Les grands auteurs de management، Editions EMS، paris, 2003.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

01-أحسن بوشريط، **النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة الماستر في العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسات، جامعة08 ماي 1945، قالمة ،2010.

02-أسماء برور، بجاوي زهرة، **المعلومة المالية كأداة لاتخاذ القرار المالي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال مالية، جامعة 8ماي 1945، قالمة ،2010.

03-دنيا زاد جحودي، مريم بن هارون، **أثر الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسات، جامعة08 ماي 1945، قالمة،2015-2016.

04-ريمة برينات، ورفلة أحمد، بن الطيب أمنة، **التخطيط المالي واتخاذ القرارات المالية في ادرة المؤسسة،** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تمويل التنمية، جامعة08 ماي 1945، قالمة،2010-2009

05-عبد الرحمن عطي الله، **تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية،** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسات، جامعة08 ماي 1945، قالمة،2013-2012.

رابعاً: المجلات

01-عبد الوهاب ناصر، أسماء أحمد الصيرفي، **أثر مستوي الالتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية،** مجلة المحاسبة والمراجعة عبد الوهاب ناصر، أسماء أحمد الصيرفي، **أثر مستوي الالتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية،** مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد15، جامعة العلوم الاقتصادية الأنبار، العراق، 2010، من الموقع :

http://despace, univ- biskra.dz :80801spuilbit/12345654/13071/1

الملحق رقم (01)

الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر

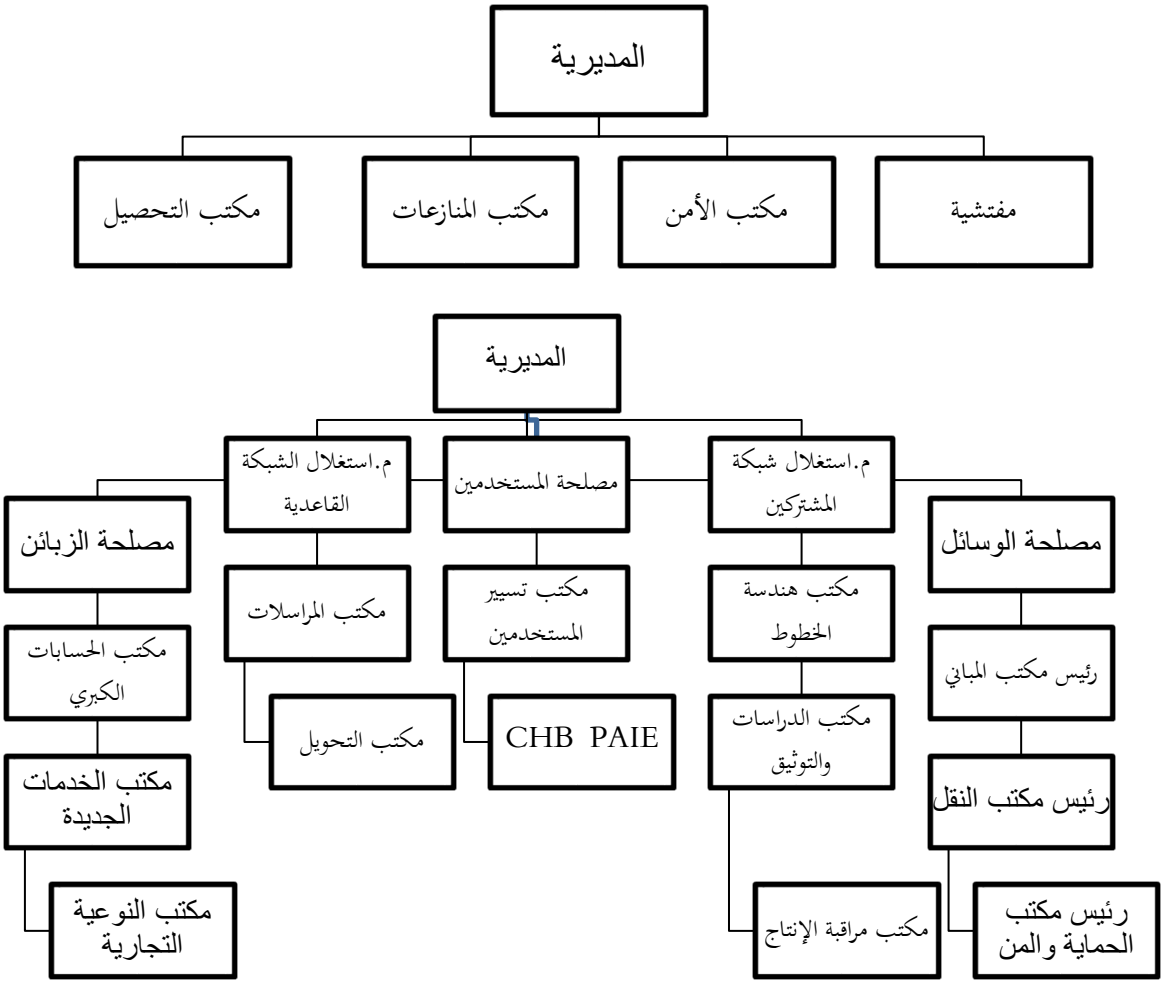

الملحق رقم (02)

الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام

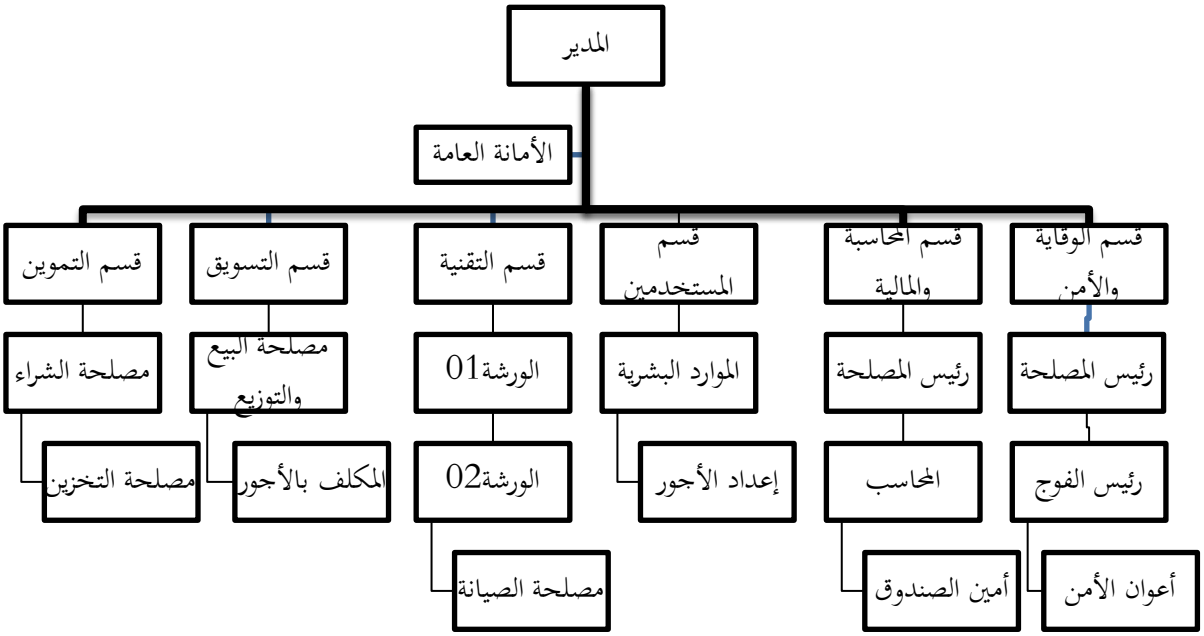

الملحق رقم (03)

الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز

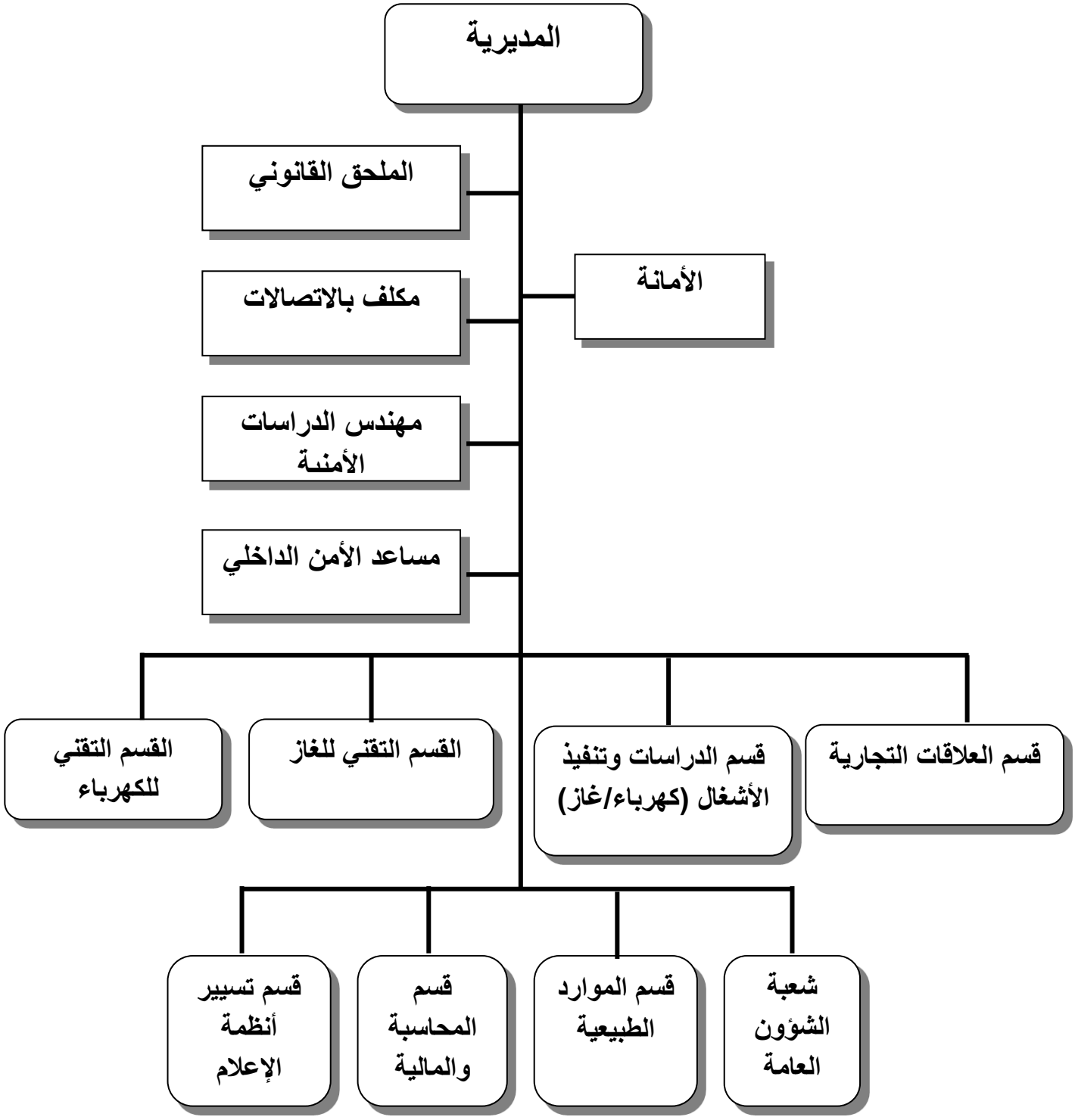

الملحق رقم (04)

الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة

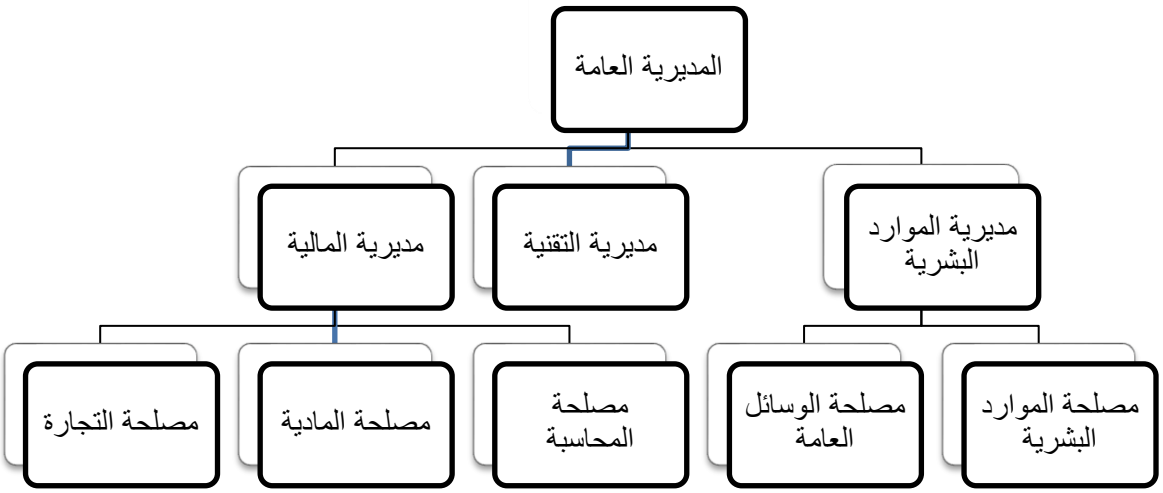

الهيكل التنظيمي لمؤسسة صافية للحليب ومشتقاته

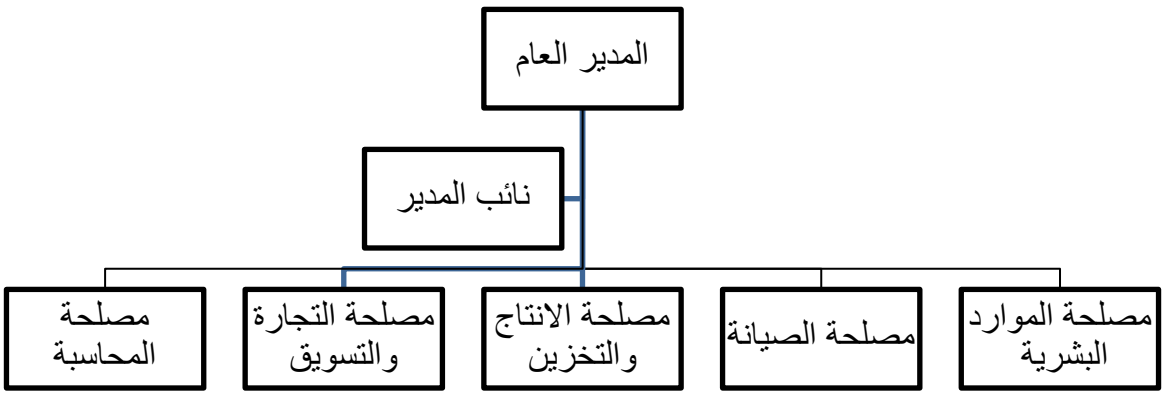

الملحق رقم (05)

الهيكل التنظيمي لشركة التأمين وإعادة التأمين CAAR

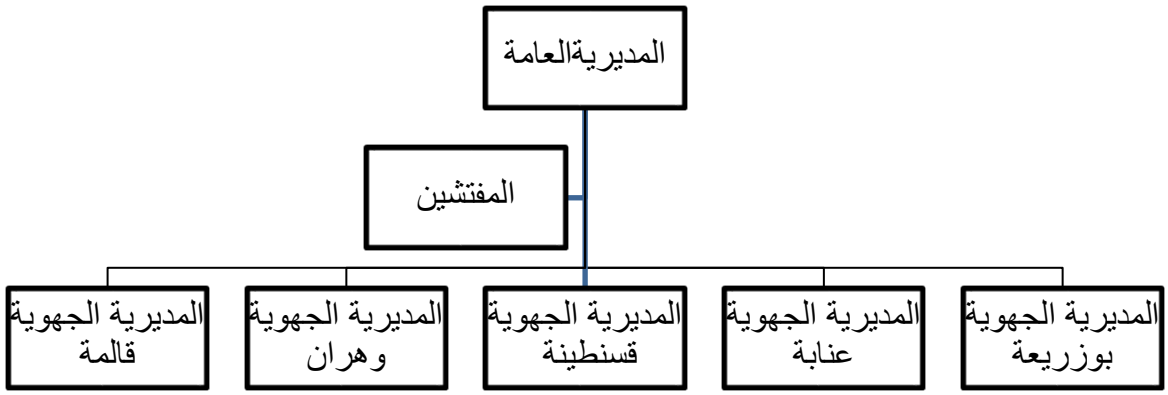

الملحق رقم (06)

الهيكل التنظيمي لمؤسسة عمر بن عمر(مطاحن)

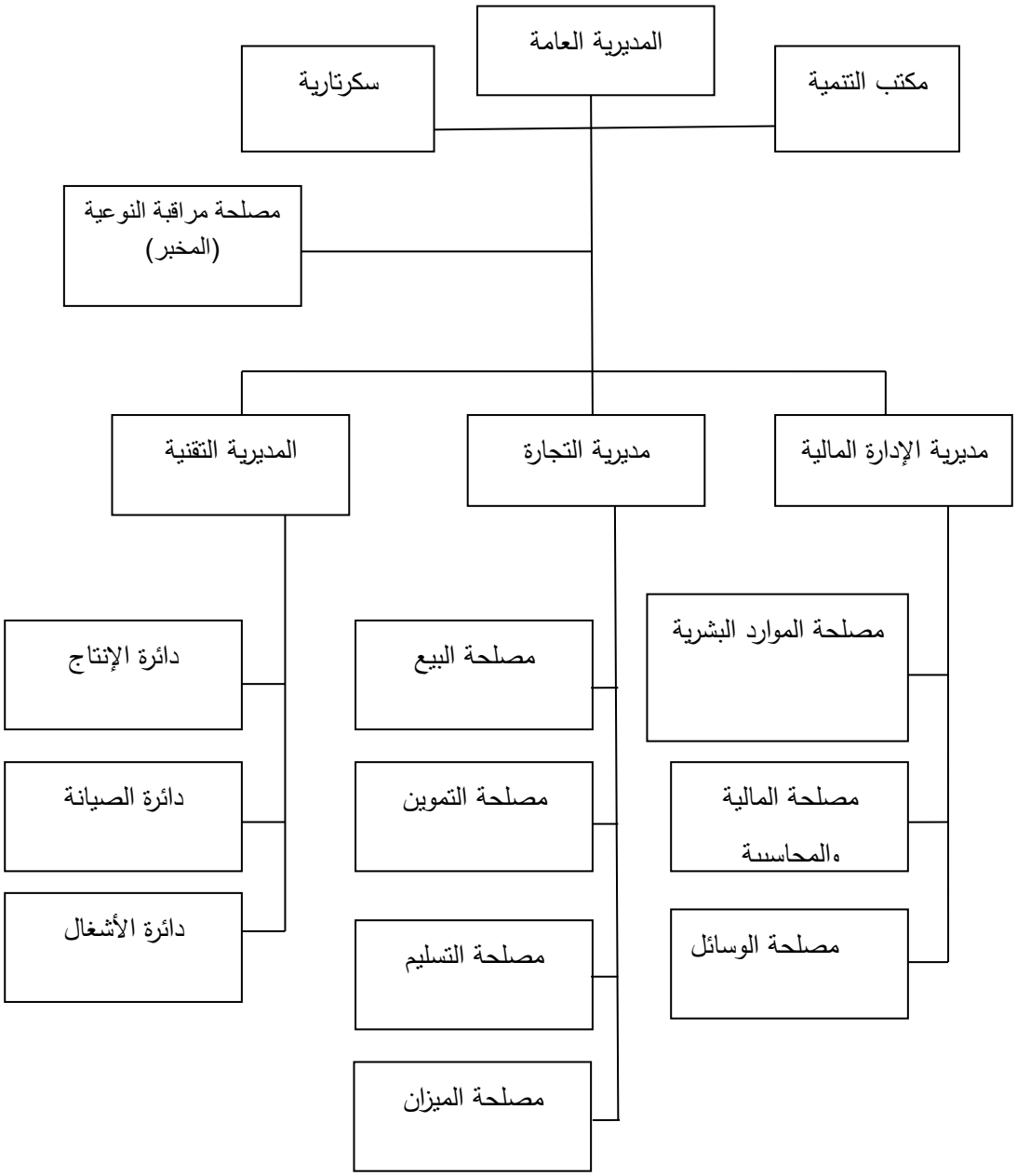

الملحق رقم (07)

معامل الارتباط حسب برنامج SPSS

Corrélation

-الخاص بمجال التقارير المالية من ناحية مصدر المعلومات المتوفرة فيه

Corrélations

		a1	a2	a3
a1	Corrélation de Pearson	1	,326*	-,017
	Sig. (bilatérale)		,038	,916
	N	41	41	41
a2	Corrélation de Pearson	,326*	1	,144
	Sig. (bilatérale)	,038		,369
	N	41	41	41
a3	Corrélation de Pearson	-,017	,144	1
	Sig. (bilatérale)	,916	,369	
	N	41	41	41

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

-الخاص بمجال التقارير المالية من ناحية الجوهر

Corrélations

		a4	a5	a6
a4	Corrélation de Pearson	1	,134	,077
	Sig. (bilatérale)		,403	,631
	N	41	41	41
a5	Corrélation de Pearson	,134	1	,321*
	Sig. (bilatérale)	,403		,041
	N	41	41	41
a6	Corrélation de Pearson	,077	,321*	1
	Sig. (bilatérale)	,631	,041	
	N	41	41	41

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

-الخاص بمجال التقارير المالية من ناحية الشكل

Corrélations

		a7	a8	a9	a10
a7	Corrélation de Pearson	1	,248	,227	,094
	Sig. (bilatérale)		,118	,154	,560
	N	41	41	41	41
a8	Corrélation de Pearson	,248	1	,623**	,120
	Sig. (bilatérale)	,118		,000	,456
	N	41	41	41	41
a9	Corrélation de Pearson	,227	,623**	1	,367*
	Sig. (bilatérale)	,154	,000		,018
	N	41	41	41	41
a10	Corrélation de Pearson	,094	,120	,367*	1
	Sig. (bilatérale)	,560	,456	,018	
	N	41	41	41	41

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم (08)

معامل الارتباط حسب برنامج SPSS

Corrélation

–الخاص بمجال اتخاذ القرار المالي من ناحية المراحل

Corrélations

		b1	b2	b3	b4	b5
b1	Corrélation de Pearson	1	,258	,084	,344*	,558**-
	Sig. (bilatérale)		,103	,600	,027	,000
	N	41	41	41	41	41
b2	Corrélation de Pearson	,258	1	-,206	,081	,030
	Sig. (bilatérale)	,103		,197	,617	,854
	N	41	41	41	41	41
b3	Corrélation de Pearson	,084	-,206	1	,370*	,384*
	Sig. (bilatérale)	,600	,197		,017	,013
	N	41	41	41	41	41
b4	Corrélation de Pearson	,344*	,081	,370*	1	,370*
	Sig. (bilatérale)	,027	,617	,017		,017
	N	41	41	41	41	41
b5	Corrélation de Pearson	,558**	,030	,384*	,370*	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,854	,013	,017	
	N	41	41	41	41	41

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

– الخاص بمجال اتخاذ القرار المالي من ناحية ظروف اتخاذه

Corrélations

		b6	b7	b8
b6	Corrélation de Pearson	1	-,258	-,416**
	Sig. (bilatérale)		,104	,007
	N	41	41	41
b7	Corrélation de Pearson	-,258	1	,402**
	Sig. (bilatérale)	,104		,009
	N	41	41	41
b8	Corrélation de Pearson	-,416**	,402**	1
	Sig. (bilatérale)	,007	,009	
	N	41	41	41

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

- الخاص بمجال اتخاذ القرار المالي من ناحية قرار التمويل

Corrélations

		b9	b10	b11
b9	Corrélation de Pearson	1	,047	-,512**
	Sig. (bilatérale)		,772	,001
	N	41	41	41
b10	Corrélation de Pearson	,047	1	,313*
	Sig. (bilatérale)	,772		,046
	N	41	41	41
b11	Corrélation de Pearson	-,512**	,313*	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,046	
	N	41	41	41

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

- الخاص بمجال اتخاذ القرار المالي من ناحية قرار الاستثمار

Corrélations

		b12	b13	b14
b12	Corrélation de Pearson	1	,284	,113
	Sig. (bilatérale)		,072	,480
	N	41	41	41
b13	Corrélation de Pearson	,284	1	,467**
	Sig. (bilatérale)	,072		,002
	N	41	41	41
b14	Corrélation de Pearson	,113	,467**	1
	Sig. (bilatérale)	,480	,002	
	N	41	41	41

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم (09)

معامل ألفا كرونباخ حسب برنامج SPSS

–معامل ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,734	10

–معامل ألفا كرونباخ للتقارير المالية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,701	14

–معامل ألفا كرونباخ لاتخاذ القرار المالي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,605	2

الملحق رقم (10)

-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التقارير المالية في المؤسسات العمومية

Statistiques

		x1	x2	x3
N	Valide	21	21	21
	Manquante	0	0	0
Moyenne		2,4444	2,4921	2,6984
Ecart-type		,42601	,45484	,36370
Variance		,181	,207	,132
Minimum		1,67	1,67	2,00
Maximum		3,00	3,00	3,00

-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التقارير المالية في المؤسسات الخاصة

Statistiques

		x1	x2	x3
N	Valide	20	20	20
	Manquante	0	0	0
Moyenne		2,4500	2,6500	2,9000
Ecart-type		,24839	,17014	,15672
Variance		,062	,029	,025
Minimum		2,00	2,33	2,67
Maximum		3,00	3,00	3,00

الملحق رقم (11)

-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اتخاذ القرار المالي في المؤسسات العمومية

Statistiques

		y1	y2	y3	y4
N	Valide	21	21	21	21
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		2,4095	2,0317	2,0794	2,2698
Ecart-type		,44934	,33174	,39306	,54384
Variance		,202	,110	,154	,296
Minimum		1,40	1,33	1,67	1,33
Maximum		3,00	2,67	3,00	3,00

-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اتخاذ القرار المالي في المؤسسات الخاصة

Statistiques

		y1	y2	y3	y4
N	Valide	20	20	20	20
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		2,6500	2,3333	2,3667	2,6500
Ecart-type		,15728	,26491	,26269	,25305
Variance		,025	,070	,069	,064
Minimum		2,40	1,67	2,00	2,33
Maximum		3,00	2,67	2,67	3,00

الملحق رقم (12)

-جـــامعة 08 مـــاي1945 –قالمـــــــــة-

كليــة العلــوم الاقتصــادية والتجــارية وعلــوم التســـــــيير

قســـــــــتم علـــــــــوم التسيـــــــــير

استبيـــــــــــان

يهدف هذا الاستبيان إلى جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني لبحث التخرج لنيل شهادة ماستر والذي يحمل عنوان:

"تأثير التقارير المالية في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة"

وعليه نأمل من سيادتكم التكرم بقراءة ما ورد في هذا الاستبيان من فقرات بدقة والاجابة عما جاء فيها بدقة وموضوعية وذلك بوضع علامة(X) امام الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

ان تعاونكم معنا سيكون سببا في انجاز وانجاح هذه الدراسة والوصول إلى نتائج مفيدة وواقعية كما نؤكد لكم أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها سيتعامل معها بكل سرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مـــــــــــع خـــــــــالـــص تحيـــــــــاتي وتقـــــــــديـــــــــــتري

تحت اشراف الأستاذة:

-لراري ليلى

الطالبتين:

-رحماني نورة

-مقلاتني حنان

يرجى وضع علامة(X) أمام الإجابة المناسبة:

بطـــــاقة شخصيـــــــــــة

-الجنـــــــس

ذكر ☐ أنثى ☐

-العمـــــر

أقل من30سنة ☐ من30-39سنة ☐ من40-49سنة ☐ أكثر من50سنة ☐

-المؤهل العلمـــــي

أقل من البكالوريا ☐ بكالوريا ☐ جامعي ☐ أي شهادة أخرى ☐

-المهنـــــــة

مسير مالي ☐ محاسب ☐ مهن أخرى ☐

-المؤسسة التي تنتمي إليها من ناحية الملكية

العمومية ☐ الخاصة ☐ المختلطة ☐

- المؤسسة التي تنتمي إليها من ناحية طبيعة النشاط

انتاجية(صناعية) ☐ خدمية ☐ تجارية☐

الجزء الأول: التقارير المالية

الرقم	العبـــــــارات	موافقة عالية	موافقة متوسطة	موافقة منخفضة
أولاً	**من ناحية مصادر المعلومات المتوفرة في التقرير**			
01	تثقون في المعلومات التي تقدمها التقارير المالية في مؤسستكم.			
02	يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية التي تحتاجونها في التقارير المالية.			
03	تعد التقارير المالية في مؤسستكم بناء على القوائم المالية.			
ثانياً	**من ناحية الجوهر**			
04	تتميز التقارير المالية بالموضوعية (بعيدة عن التحيز والحكم الشخصي).			
05	تتميز التقارير المالية بزيادة احتمال صدق تنبؤاتها.			
06	تلبي التقارير المالية احتياجات جميع المستخدمين نظرا لإلمامها بكافة المعلومات.			
ثالثا	**من ناحية الشكل**			
07	تحتوي التقارير المالية في مؤسستكم على أدوات تسمح بتقييم القدرة المالية لها.			
08	تقوم التقارير المالية في مؤسستكم على حامل ورقي (وثائق).			
09	تقوم التقارير المالية في مؤسستكم على حامل الكتروني.			
10	تعد التقارير المالية في مؤسستكم بنفس الشكل.			

الجزء الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة

الرقم	العبـــــــــــــــــارات	موافقة عالية	موافقة متوسطة	موافقة منخفضة
أولاً	**من ناحية مراحل القرار المالي**			
01	يتم التعرف على المشاكل المالية في مؤسستكم في الوقت المناسب.			
02	تسمح المعلومات المالية المتوفرة في مؤسستكم بدراسة المشاكل المالية المطروحة.			
03	تقوم مؤسستكم بوضع عدة حلول للمشاكل المالية المطروحة.			
04	تساهم الحلول المختارة في مواجهة المشاكل المطروحة في المؤسسة.			
05	تقوم مؤسستكم بمتابعة تنفيذ القرارات المالية.			
ثانياً	**من ناحية ظروف اتخاذ القرار المالي**			
06	يتم اتخاذ القرارات المالية في مؤسستكم بناء على معلومات أكيدة مما يجعل نتائج هذه القرارات معروفة مسبقاً.			
07	يتم اتخاذ القرارات المالية في مؤسستكم بناء على معلومات غير أكيدة مما يجعل نتائج هذه القرارات غير معروفة مسبقاً.			
08	تتخذ مؤسستكم قرارات مالية نتائجها تشكل مخاطرة على المؤسسة.			
ثالثاً	**من ناحية قرار التمويل**			
09	تعتمد مؤسستكم دائما على مصادر تمويل داخلية فقط.			
10	تعتمد مؤسستكم فقط على مصادر تمويل خارجية في حالة عدم وجود مصادر داخلية.			
11	تلجأ مؤسستكم إلى مصادر تمويل مختلطة لتغطية احتياجاتها التمويلية.			
رابعاً	**من ناحية قرار الاستثمار**			
12	تستثمر مؤسستكم في الموجودات المتداولة دائما.			
13	تستثمر مؤسستكم في الموجودات الثابتة دائما.			
14	تتخذ مؤسستكم قرارات ترتبط بنمو المؤسسة.			

المقدمـــــة العامـــــة

الفصل الأول:

التقارير المالية

واتخاذ القرار المالي

الفصل الثاني:

مفاهيم دراسات تطبيقية

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

والجداول

الخاتمة العامة

فهرس المحتويات